جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانيــة والإجتماعيــة

قسم تاريــخ

عنوان المذكرة

دور الأوقاف في الحياة الإجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830

مشروع مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

- ✓ **بن منصورعبد لله .**
- ✓ **غريس آمـــــال.**

اشراف الأستاذ :

– محمد بن سعيدان

السنــة 2016 ــة الجامعيــة 2017ــة

الإهداء

"أهدي ثمرة جهدي إلى :معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى كل من يؤمن بالله ربا وبالإسلام دينا والجزائر وطنا

إلى من رآني قلبها قبل أن تراني ، وغار القمر من نور وجهها إلى من أهدتني منبع الحياة صورتها دعاء إلى التي أرضعتني الاخلاق الفاضلة وفطمتني على تقديس العمل والمداومة عليه :**أمـــــــــــــي**.

إلى الذي غرس في نفسي حب الدراسة والتعلم حتى وصلت إلى ما أنا عليه الأن : **أبـــــــــــــي**

إلى مصدر سعادتي بهذه الحياة إخوتي :

إلى نبع الحنان والحب الفياض إلى ركيزة الأسرة والنور الذي لا ينطفئ :**فاطـــمة**

إلى إستلهمت أجمل المعاني لبناء ذاتي وتعلمي إلى من علمتني كيف أقدس العلم وأضحي من أجله إلى طريق اليقين مهما كانت الصعاب : **رقيـــة**

إلى من حفرت بداخلي التفاؤل وأحاطتني برعايته ووفرت لي الجو المناسب لمواصلة دراستي :**وهيـــبة**

إلى من زرعت بداخلي روح العز والكبرياء سندي في الحياة وتوأم روحي :**وفـــاء**

إلى من تركتا بيت اهلهما وآتيا ليصبحا جزءا منا بإضافة جميلة للعائلة : **صفية وهجيرة**

الى إخوتي أطال الله في عمرهم :أبي الثاني **نبيل** وأستاذي وأخي **يحي** وإخوتي الصغار **هشام** ،**محمد**،**يوسف**، إلى الذين لم تلدهم أمي كانوا لي نعم الاخ: **فهمي، أمحمد**،**محمد**

إلى براعم الزهر التي أبهجت البيت : بشير، رائد ، نور ، رونق ، نريمان ، رهف ،قدس ، لقمان

الي الحفيد الأول وأخي الصغير : هشام

إلى من تقاسمت معة هذا العمل وكان لي نعم الأخ والصديق : عبد الله بن منصور وعائلته الكريمة

إلى كل نقطة حنان من بحر الحياة و الحب الذي الفته منذ الصغر بنات خالي سارة وإبنها مؤيد ، وخيرة و زوجة خالي عائشة ، و بنت عمي ياسمين وبنت خالتي جميلة وإبنتها مرام، ومباركة ، إيمان، وجهاد

إلى **جاري وعمي** : المبروك أطال الله في عمره وحفظه

إلى من بالكتابة أصبحنا أصدقاء ولم ألتقي بها أبدا حبيتي هدى المصرية

إلى التي لم تلدها أمي وكانت سند لي في إتمام عملي أختي وصديقتي المقربة:**خيرة الريش**

إلى من لوكان يحق لي إختيار إخوتي لخترتها أختا لي الى من ستبقى صديقتي يستحيل الزمان أن يأتي بمثلها دمتي لي شيئا جميلا لا ينتهي :

تينيصار تينو بن صحراوي

الى التي لا ارتب كلماتي معها وبئر أسراري أختي وريحانة حياتي : **مروة وزوجها بلال**

إلى التي لم تلدها أمي وكانت سند لي في إتمام عملي أختي وصديقتي المقربة:**خيرة الريش**

إلى **عائلة بن صحراوي** : خالتي فاطمة، فريحة ، جهيدة وإبنتها سرين ، فاتي ،حسينة ، حنان ، ثرية

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات وسأفتقدهم وتبقى ذكراهم في عيوني : **عمارية ،إحسان ،مباركة**

إلى الذين زرعوا البسمة في وجهي وجمعتني بهم مظلة الأخوة وتاج المحبة وأيام الجامعية والحياة اليومية:إيمان ،هاجر ،خدوج رجاء ، منار ، حليمة ، عائشة جفال ، سمية بوركنة ،كنزة ،سميحة ، خديجة ،سمية بن منصور ،نفيسة ، ماجدة ،منار حجاج

إلى أصدقائي الذي كانوا ممزوجين بنكهة الأخ: **خليل ، شعيب ، باسم، أمين ، حيوده ، مروان ، العربي**

إلى **جاري وعمي** : المبروك أطال الله في عمره وحفظه

الى أصدقائي بقسم **سنة ثانية ماستر قسم 3** خاصة و قسم التاريخ عامة

إلى كل من يعرفني ووسعه قلبي ولم تسعه ورقتي إلى كل من يحمل لى ذرة حب في قلبه وتسره رؤيتي

غريس آمـــــــال

الإهـــداء

اهدي ثمرة جهدي إلى :

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا **محمد صلى الله عليه وسلم**

إلى من قال فيهما **الله تعالى:**"**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّل منَ الرَّحْمَة وَقُلْ رَبي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَّاني صَغيرا**"

إلى ينبوع الرحمة والحنان ،والسبيل الى الفوز الى من سهرت الليالي الحالكة لأرى النور ،علمتني أن الحياة عطاء ،الى من تملك قلبا برحمته رعاني ووجه مبتسم اذا رآني ،نبع جميل قد سقاني ،يشع من فيض الحنان :

"**أمـــــــــــي الغالية**"

إلى السند المتين والعون الذي لا ينقطع الى من احس بالامان في وجوده الى لهيب طموحي ،الى العزيز الذي تعب من اجل تربيتي ،وضحى بالكثير في سبيل نجاحي "**أبـــــــــــي الغالي**"

الى من تقاسمت معهم ظلمة الرحم وقاسموني الحب والسعادة اخوتي :

"**محمد ،عبد الحميد**

إلى نسيم وبهجة العائلة أخواتي الحبيبات على قلبي : **لطيفة ،فاطنة ،نصيرة ،سميحة ،وردة ،عائشة.**

إلى من أعتبرهم اخوتي أولاد اختي : "**محمود ،وأيوب.**

إلى الكتاكيت وبهجة المنزل أولاد أخواتي

إلى من تقاسمت معها هذا العمل جارتي وأختي :**غريس امال وعائلتها الكريمة**

إلى أصدقائي :**توفيق ،بشير ،حيوده**

إلى صديقي وطبيبي : **الدكتور سهلاوي**

إلى طاقم الصحة إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد ،إلى **الأساتذة وقسم التاريخ**

عبد الله

شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل الذي منحنا الصبر ومكننا من تخطي الصعاب لانجاز هذا العمل في بادئ الأمر بكل عبارات التقدير والإحترام ،وبكل عبارات الشكر والإمتنان نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف :**بن سعيدان محمد** الذي كان لنا الشرف العظيم أن يقبل متابعة عملنا المتواضع فله أسمى عبارات العرفان والتقدير على توجيهنا ونصائحه البناءة حفظه الله وأطال في عمره.

كما لا يفوتنا هذا المقام أن نشكر:

- الأستاذ :نور الدين عطية فقد كانت توجيهاته الصائبة ومراقبته الدائمة لبحثها مهمة جدا.
- كما نقدم تشكراتنا وتحياتناالخالصة إلى جميع أساتذة قسم التاريخ
- جميع معلّمينا وأساتذتنا بدءا بأولئك الذين علّمونا أولى الحروف إلى من سلّمونا الأمانة حتى نكون خير خلف لخير سلف.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بشعور نبيل أو كلمة طيبة إلى كل هؤلاء جميعا لهم مني جزيل الشكر والامتنان .

عبد الله و آمـــال

يعتبر نظام الوقف من الأنظمة التي لعبت دوار بارزا في تاريخ الحضارة الإسلامية حيث كان الوقف هو الممول الرئيسي لكثير من المرافق كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومنشآت الدفاع والأمن ومؤسسات الفكر والثقافة،وإن كان الوقف نظاما عرفته المجتمعات قديما وحديثا وطورته لدرجة أثبتت مكانته الناجعة كوسيلة للتنمية الاجتماعية ،فقد ظل الوقف سمة من سمات الأمة الإسلامية ومظهر من مظاهر حضارتها.

والجزائر تملك تجربة مميزة في الوقف بدأت منذ الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء الأتراك إلى الحكم واستمرت في الانتشار والتوسع طيلة الفترة العثمانية ،ولقد حظيت مؤسسة الأوقاف في الجزائر خلال التواجد العثماني بالإقبال الواسع من قبل الواقفين حيث شملت مختلف أنحاء البلاد وتنوعت ويعود نتيجة لجملة من الاعتبارات من بينها الاجتماعية التي تتمثل في الإحسان الى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين ،كذلك الحد من المظالم التعسفية للحكام ،وأيضا العمل على تماسك الأسرة الجزائرية،هذه الإعتبارات كان لها الأثر في جزء من انتشار وتزايد الأملاك الوقفية ، واكتسبت أهمية كبيرة خاصة في أواخر العهد العثماني فاستحوذت على نسبة كبيرة وشاسعة لا تماثلا في شساعتها سوى ملكية الدولة واشتملت هذه الأوقاف على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية ، وتضم أيضا العديد من الدكاكين والأفران والضيعات والبساتين والسواقي والمطاحن .

ومن أجل الحفاظ على هذه الأملاك والأراضي الوقفية من الزوال وأيضا الاستغلال من طرف أشخاص وجهات معينة ، وأيضا رغبة الواقفين من جريان ثواب تبرعاتهم للمنفعة العامة ذلك أوجب تكوين إدارة متكاملة الجوانب على تنظيمها وتسييرها مع مجموعة من الموظفين والوكلاء التي تراعى فيهم الكفاءة وحسن التسيير والإدارة.

وتجسد نشاط هذه الإدارة الوقفية في جملة من المؤسسات تسير وفق نظام وقوانين محددة ومسيطرة حيث عملت هذه المؤسسات على استمرارية العطاء الوقفي واستغلاله في تلبية حاجات المجتمع وإعانته بالإضافة إلى تمويل شبكة واسعة من المؤسسات والمشروعات ، وهذا ماجعل منها تنظيما خيريا يستمد وجوده من أحكام شرعية ويقوم بأداء دوره في إطار صيغ تضامنية .

كما نجد أن الجندي الإنكشاري لم يكن رجل حرب وسياسة فحسب بل ساهم مساهمة فعالة في الحياة العامة منها : الاعمال الخيرية المتمثلة في الوقف وقد شارك في هذه العملية جميع فئات الجند ، ويأتي في مقدمة المستفدين منها الحرمين الشريفين مكة والمدين والثكنات ،كما نالت المساجد الحنفية والمالكية نصيبا من تلك الوقفيات ،رغم إتباع الاتراك للمذهب الحنفي الذي جعلوه المذهب الرسمي للإيالة ،وهو دليل على التعايش بين المذهبين ،وبذلك ساهم أفراد الجيش في إستمرار تلك المؤسسات في أداة مهامها الديني والإجتماعي خاصة ان السلطة لم تكن تخصص ميزانية مالية لذلك.

دوافع اختيار الموضوع :تمثلت في:

دوافع ذاتية حقيقة متمثلة في الرغبة في البحث في دراسة موضوع الأوقاف ودورها الاجتماعي بالجزائر،فأردنا بذلك توضيح الدور التنموي الذي لعبته الأوقاف والوقوف على القضايا الاجتماعية في تاريخ الجزائر منذ العهد العثماني ،وأيضا محاولة معرفة العوامل التي أدت إلى انتشار هذه الاوقاف إذ اصبحت منتشرة في كل أرجاء البلاد ، أهمية الفترة الطويلة لكثرة الأحداث التاريخية التي عايشتها الجزائر خاصة في على الصعيد الاجتماعي،كذلك انتشار ظاهرة الوقف التي أدت إلى تقوية الروح الدينية التي تفرض على الفرد التضامن مع بعضهم وغيرهم من المسلمين مثل أوقاف الحرمين الشريفين وأيضا الهيكل الإداري الذي تسير عليه ، وأيضا دور الكبير لهذه المؤسسات الوقفية ،أيضا قلة الدارسين في الجانب الإجتماعي للوقف .

اما اختيارنا للجزائر نموذجا للدراسة ،اعتبارنا جزائريين ويهمنا تاريخ بلادنا والبحث فيه والتعرف على واقعه في العهد العثماني ،أيضا الميل الذاتي للدراسات التاريخية التي تتناول الحياة الاجتماعية.

طبيعة الموضوع :

فالموضوع المختار هو دور الاوقاف في الحياة الاجتماعية في الجزائر العثمانية ،فالأحباس لها دور مهم في التنمية الاجتماعية من خلال رصد التكافل الاجتماعي ، والرعاية الصحية ،والاهتمام بالفقراء والمعوزين،كذلك ركزنا على المؤسسات والدور الذي لعبته في الجانب الاجتماعي حيث تعتبر العمود الفقري للمجتمع الجزائري .

المجال الزمني :فقد شمل العرض التاريخي للمؤسسات الوقفية خلال العهد العثماني منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى مستهل القرن التاسع عشر الذي شهد الاحتلال الفرنسي للجزائر أي على مدى ثلاث قرون من الزمن ،وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحديد خضع لأسباب من بينها تعلق الأمر بطول الفترة يتيح إعطاء تنوع وصورة عن الواقع الإجتماعي الذي كان أفراد مجتمع مدينة الجزائر يتسابقون نحو الوقف وإنشاء المؤسسات الوقفية

الإشكالية:

تعتبر مؤسسة الوقف الجزائرية في العهد العثماني من أهم المؤسسات ذات الطابع الديني والخيري،حيث كانت لها مساهمات كثيرة ومتنوعة أدت إلى احداث مايسمى بالتماسك الاجتماعي ففي ما يتمثل دورها في العهد العثماني ؟

ما المقصود بالأوقاف ؟ وماهي أهم المفاهيم الفقهية التي ضبطها الفقهاء في ماهية الوقف؟ماهو دور الوقف في الحضارة الإسلامية في الجانب الاجتماعي؟

ما هي عوامل ومظاهر انتشار الوقف في العهد العثماني؟

فيما تمثل الإدارة الوقفية في الجزائر ؟

ما هي المؤسسات الوقفية التي كانت موجودة في العهد العثماني ؟وما الدور الاجتماعي الذي قامت به وكيف حافظت على المجتمع في العهد العثماني وما هي إسهامات الجيش في هذه المؤسسات الوقفية؟

خطة البحث:

وللإجابة على الإشكاليات المطروحة اتبعنا في الدراسة بخطة منهجية شملت مقدمةُ لثلاث فصول متبوعة ببعض الملاحق وخاتمة نهائية لعلا وعسى نستطيع الوصول إلى تقديم عرض متكامل وشامل لموضوع البحث وقد وضعنا لذلك خطة كالتالي:

الفصل الأول الوقف ودوره الاجتماعي في الحضارة الإسلامية والذي تضمن ثلاثة مباحث : حيث

المبحث الأول : عرفنا الوقف من تعريف لغوي واصطلاحا (الشافعية والمالكية والحنابلة والحنفية) بعد ذلك التعرف على الوقف وذلك من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ومن الإجماع ،والقياس .

المبحث الثاني :تناولنا الوقف تاريخه ،أنواعه ،أشكاله ،خصائصه ،مجالاته ،اهميته ،مشروعيته.

المبحث الثالث:دور الوقف في الجانب الاجتماعي في الحضارة الإسلامية.

الفصل الثاني:الأوقاف عوامل ومظاهر الإقبال عليها والذي يتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول العوامل التي أدت إلى انتشار الأوقاف خلال الفترة العثمانية.

المبحث الثاني:مظاهر الإقبال على الأوقاف من قبل الواقفين .

المبحث الثالث:الهيكل الإداري للأوقاف والذي يحتوي على الولاية على الوقف والمجلس العلمي وناظر الوقف.

الفصل الثالث المؤسسات الوقفية للجزائر العثمانية ودورها الاجتماعي:

المبحث الأول:المؤسسات الوقفية .

المبحث الثاني :دور المؤسسات الوقفية في خدمة المجتمع .

المبحث الثالث دور الجيش في الاوقاف في الجانب الاجتماعي.

المنهج المتبع:

ولدراسة هذا الموضوع أثرنا إستعمال المنهج التاريخي الذي يرصد وينقل مامضى من احداث ووقائع وأحداث ويحللها ويفسرها على أسس علمية صارمة بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم نتائج تاريخ الأوقاف ،مع الحرص على التوثيق رعيا للأمانة العلمية ، وإعتمدنا النص الشرعي قرآنا وحديثا ، في إثبات مختلف الظواهر التي درستها ،وأيضا اعتمدنا المنهج الوصفي ، الذي يهتم بذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف بدقة ،معبرا عنه بصورة كمية وكيفية ،فهو طريق من طرق التحليل والتفسير للوصول إلى أغراض محددة الوصف محاولة للإحاطة بجميع جوانب الموضوع كما أصف الأحداث والوقائع وأنقلها كما وردت من خلال المصادر أو الصور أو المراجع.

المصادر والمراجع :

فقد حاولنا التنويع في الكتب المستعملة للمؤلفين ،كل حسب توجهاته وفترة كتابته من الأتراك والعرب والجزائريين وأهمها من حيث إستخدام المصادر حمدان خوجة المرآة الذي تطرق للاوقاف إستعمال غالبية الجزائريين للمذهب الحنفي في اوقافهم ،كما أنه يعتبر أقرب شاهد على الفترة العثمانية ،أما عن المراجع فإعتمدنا على ناصر الدين سعيدوني في كتابه دراسات تاريخية في الوقف والجباية والذي تطرق فيه موظفين مؤسسات الأوقاف والإدراة الوقفية لكن لم يقدم بالتفصيل كيف تدار هذه الإدارة أيضا كتاب سعيدوني كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني– الذي خصص له فصلا وذلك بالتعريف بأنواع هذه المؤسسات والاهمية التي لعبتها ،كما إعتمدنا على أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي ج1 وج3 ، وذلك بالتعريف بهذه المؤسسات خلال العهد العثماني . وأيضا عبد الجليل التميمي

الدراسات السابقة:

وقد سبقت دراسات تاريخية حول موضوع الوقف في الجزائر خلال الفترة العثمانية بشكل عام ،نذكر منها :

مقالات عائشة غطاس حول أوقاف الحرمين الشرفين ، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، كما إعتمدنا على مذكرة خليفة حماش بعنوان الأسرة في مدينة الجزائر خاصة من ناحية الأشكال العامة للأوقاف وأيضا مظاهر إقبال الناس على هذه الأوقاف ،أيضا إعتمدنا على الأمير بوغدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني ،أيضا مذكرة فهيمة عمريوي الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ./18م دراسة إجتماعية–اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية. الامير بوغدادة المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني ، ، ياسين بودريعة ، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني.

الصعوبات:

وبحثنا هذا كغيره من البحوث لايخلوا من الصعوبات فلقد واجهتنا في إنجار هذه المذكرة فلا نخفي عليكم مشاكل عدة كادت أن تؤثر سلبا على مسارها وأهمها:

- عدم التفرغ الكامل للبحث ، حيث ارتبط زميلي بالمهنة في المستشفى وأنا ارتبطت بالتدريس، وهما مهنتان شاقة تتطلبان الجهد الكبير و الوقت .
- بعد المسافة عن العاصمة التي تتوفر على المكتبات القديمة والمراكز الأرشيفية ،فهو يتطلب منا الجهد والمال والوقت كذلك.
- نقص المادة العلمية في بعض عناصر الموضوع.
- إختلاف وجهات النظر للدراسين والباحثين حول الوقف وخاصة حول الحكم على المؤسسات في الجزائر.
- صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
- تنزيل بعض المذكرات والكتب من الإنترنت تكون اللغة غير مفهومة وأحيانا لاتنزل من الأساس.
- طول الفترة التي نريد دراستها عهد عثماني كامل فالوقت لم يكن كافي في التطرق الي جميع مانريد ذكره .
- مشكلة التكرار في المحتوى والمضمون لأغلب الاوراق التي تناولت موضوع الأوقاف.

أما خاتمة العمل ، فقد انتهينا بخاتمة أبرزنا فيها نتائج البحث ،وحسب هذا التسلسل الوارد حاولنا إعطاء البحث صبغة موضوعية واقعية راجينا أن تكون أرضية لدراسات سابقة حول الموضوع

الفصل الأول

الوقف ودوره الاجتماعي في الحضارة الاسلامية

المبحث الأول : ماهية الوقف وأحكامه

المبحث الثاني: الوقف

- تاريخه
- أنواعه
- أركانه
- دوافعه
- خصائصه ومجالاته
- شروطه و أهميته

المبحث الثالث : الدور الإجتماعي للوقف في الحضارة الإسلامية.

الفصل الثاني :

الأوقاف عوامل ومظاهر الإقبال عليها والهيكل الإداري لها في الجزائر العثمانية

المبحث الأول:عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر العثمانية

المبحث الثاني :مظاهر الإقبال على الاوقاف

المبحث الثالث: الهيكل الإداري للوقف

المبحث الأول: عوامل انتشار الوقف في الجزائر العثمانية:

منذ القرن الخامس عشر والدولة العثمانية تتمدد على مساحة العالم الإسلامي والعربي حيث كادت أن تصبح حاكمة لكل بلدان العالم العربي ،وسادتها السياسية تعني سيطرت تشريعاتها على كافة هذه البلاد ومن بينها ما أصدرته مجال الأوقاف .ومن الأنظمة التي قامت نظام إدارة الأوقاف عام 1280م والذي نظم سجلات الأوقاف وسبل وتوثيقها وكيفية محاسبة نظام الأوقاف ،وكيفية ادارة الأوقاف ووسائل استثمارها ،وكيفية تحصيل ايرادتها، وكان هذا النظام محاولة لوضع تنظيم شامل للوقف من الناحية الإرادية والموضوعية .[1] ولما أصبحت الجزائر فيما بعد مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية وتدين بالولاء لخلافتها المتمثلة في شخص السلطان فقد سارت على خطاها ،وأنشأت مؤسسة الأوقاف بغرض التكفل والاعتناء بالطبقات المحرومة كالفقراء والمساكين والتخفيف من آلامهم .[2]

ومن أقدم الواقفين العثمانيين في الجزائر خير الدين بربروس[3] وخادمه الذي أعتقه وهو عبد لله صفر ،فقد بني الأخير جامع المعروف بجامع سفير (صفر)سنة 1534م وأوقف عليه وقفا بلغ عشر زويجات.[4]

---

[1] محمد كمال الدين إمام،الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد،ط1 ،دار منشأة المعارف، الإسكندرية،1999 ،ص،209

[2] الامير بوغدادة،المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، قسم التاريخ،كلية الاداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2008.2007،ص48.

[3] خير الدين بربروس(1470-1546) كان قائد أساطيل عثمانية ومجاهدا بحريا ،ولد في جزيرة لسبوس (في اليونان المعاصرة) وتوفى في الأستانة (إسطنبول) إسمه الأصلي هو خضر بن يعقوب ولقبه خير الدين باشا ، بينما عرف لدى الأوروبيين بباربروسا(أي ذو اللحية الحمراء).أنظر:سفيان صغيري ، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال العهد الدايات في الجزائر1830.1671م مذكرة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2012.2011م،ص13

[4] الزويجات:مفردها زويجة وهي مشتقة من كلمة زوج ويعود أصلها الي وضعية دابتين عند إستعمالها في الحراثة مثل الثيران أو البغال ويقصد بها قياس عرض الطريق أو ارض الحراثة.أنظر مصطفى احمد بن حموش،فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري ،دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ،دبي2000 ،ص .272,271

أما بالنسبة العوامل فتتمثل في:

-الوازع الديني والتقوى لدى الحكام والاثرياء للتقرب إلى الله تعالى،عن طريق وضع جزء من أملاكهم ،وثرواتهم وقفا للأعمال الخيرية[1] .وفي ذلك قال إبن خلدون "إن الامراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على ما يستخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرزق أو الولاء ،ولما يخشى من معاطب الملك فأكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ،ووقفوا عليه الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدهم ينظر عليها ،أو نصيب منها مع مافيهم غاليا من الجنوح الى الخير ،والتماس الاجور من المقاصد والأفعال ،فكثرت الأوقاف لذلك ،وعظمت الغلات والفوائد وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها.[2]

كذلك في عام 1796 قام الباي[3] محمد بن عثمان الفاتح بمدينة بعد تحرير وهران تحريرا نهائيا للعلم والعلماء ، وبناء المدارس وإيقاف الأوقاف عليها،وإنشاء المكتبات وملئها بنفائس الكتب ليستفيد منها الطلبة،وكذلك بنائه للمدرسة المحمدية التي كانت بمنزلة مدرسة عليا ورتب لها اوقافا،ومدرسين وبنى الي جانبها مكتبة ملأها بنفائس الكتب وحبسها عليها،وأسند دراستها الى رئيس مجلس الشورى العلامة محمد الجيلاني،كما شجع حركة التاليف والجهاد.إضافة الى إهتمامه بتلمسان لاسيما بمدرستها الشهيرة فجدد بنائها،وعين لها المدرسين وأظهر أوقافها وأضافة لها أوقافا جديدة،وما يقال عن هذا الباي كذلك يقال عن باي قسنطينة صالح بن مصطفى الذي نشر(فيرو) وثيقة مهمة،تبين إحياءه للمساجد،وإعادة تنظيمه للأوقاف وجعلها في خدمة العلم والعلماء،من ذلك إنشاءه مدرسة

[1] نفطي وافية، المرجع السابق،ص.30.

[2] فاطمة بن مصباح، إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم في علم الإجتماع تخصص تنمية ،قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة2012،ص.14.

[3] الباي أو البيلرباي :وهو لقب أطلق على الحاكم العثماني في الجزائر وأول من لقب به هو خير الدين بربروس وتعني الكلمة باي البايات أي أمير الأمراء.أنظر: سفيان صغيري ، المرجع السابق ،ص24.

عليا متخصصه لتخريج العلماء سنة 1789م. ولا يكاد يوجد باشا[1] أو داي[2] أو باي مكث في الحكم مدة معتبرة إلا بنى المساجد ورتب لها الأوقاف.[3]

وهناك وقفية أخرى على جامع أسس بالعاصمة1795م، يحمل إسم كتشاوة[4]،وجعل سبل الخيرات ناظر عليه، حيث تبين هذه الوقفية مبلغ ماكان عليه الوقف بالجزائر وماكان عليه حال الواقفين من الكرم والسخاء وحبهم في بذل أموالهم في سبيل لله .[5]

كان لكل من هؤلاء الحكام دافعه فمثلا في قصر الحكومة لا يمكن للداي أن يحتفظ بزوجته في القصر الذي يقضي فيه جل وقته مثل كبار المسؤولين للداي ولكبار الضباط بيتان البيت الخاص،وبيت النساء وعند وفاة أحدهم يصادر البيت الخاص ليصبح من أملاك البايلك[6]،لكن بيت النساء لا يصادر، لهذا يحفظ الداي وكبار الضباط أموالهم في بيت النساء وأحسن طريقة للحفاظ على الأملاك في حالة عدم وجود الأطفال هي أن تشتري الاملاك وتسجل لفائدة الحبس.[7]

[1] الباشا: غيرت الدولة نظام الحكم من البايليربايات إلى نظام الباشوات حيث أصبح يطلق على حاكم الجزائر العثماني لقب باشا والذي يتم تعينه من الباب العالي مباشرة ،تحدد مدة حكمه بثلاث سنوات .أنظر: سفيان الصغيري نفسه،ص32.

[2] الداي:وهو المسؤول الأول على الجهاز الإداري في الحكم لإيالة الجزائر ،ويعتبر الممثل الشرعي للسلطان العثماني بها ،كما أنه الرجل الوحيد والاول المخول له التوقيع على الوثائق الرسمية ،كما يرد إسمه مرادفا لكلمة سيدنا.أنظر: سفيان الصغيري ، نفسه،ص48.

[3] ابو القاسم سعد لله،تاريخ الجزائر الثقافي،ج3،دار الغرب الإسلامي،لبنان1998،ص،253.

[4] جامع كتشاوة: يعتبر مسجد كتشاوة من أشهر مساجد العاصمة ، يقع في الساحة المسماة حاليا المسماة بن باديس كان يحمل إسم كتشاوة الي تعني بالتركية ،هضبة المعز،وقد كان بنائه موجود منذ القران الرابع عشر،ولكن أعيد بناءه تماما من طرف حسان باشا 1795م وكان مظهره آنذاك عبارة عن قبة واسعة .بوذيبة فاطمة الزهراء،بوراس حياة،الأوضاع الصحية والمعيشية في الجزائر اواخر العهد العثماني1792-1830م،مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ تعليم اساسي ،المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ،بوزريعة ،قسم التاريخ والجغرافيا،2008/2007م ،ص33.

[5] عبد الرحمان الجيلاني،تاريخ الجزائر العام،ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط7، 1995.ص.429.

[6] بايلك : هي كلمة تركية ،الجزائر كانت إيالة مقسمة إلى 4 بايلكات ، بايلك دار السلطان ،بايلك التيطري ، بايلك الغرب ، بايلك قسنطينة والشرق ،تستعمل للدلالة على الاملاك العمومية ولأيضا الدولة ،ويعود هذا التقسيم الى حسن باشا بن خير الدين الذي استمر الى غاية نهاية الحكم التركي في الجزائر 1830.أنظر:سفيان صغيري، المرجع السابق ،ص60.

[7] صالح عباد،الجزائر خلال الحكم التركي،1514.1830.ط3.دار هومة.الجزائر،2011،ص.278.

-يعتبر الوقف من أهم المظاهر الإسلامية،فهو أساسا يعبر على الخير في الإنسان المسلم ،وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي[1].كما يعتبر الوقف في حد ذاته ظاهرة إجتماعية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيئ الأتراك وإستحواذهم على مقاليد الأمور.[2]

وهذا يعني أن ظاهرة الوقف لدى المسلمين عموما،والجزائريين خصوصا نابعة من طبيعة الفرد الجزائري الخيرة من جهة، وتقديم المساعدة والتضامن للمحتاجين من جهه اخرى،وأن ظاهرة الأوقاف ليست وليدة العنصر العثماني في الجزائر وانما شرعة إتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام.وإذا كنا نجهل بعضها قبل مجيئ الأتراك،بحيث توجد وثائق عن القطاع القسنطيني في أواخر العهد الحفصي والجهات الغربية من الجزائر تحت حكم الزيانين وهي في أغلبها تعود الي القرن الخامس عشر مثل الوثيقة التي تسجل أوقاف مسجد ومدرسة سيدي أبي مدين بتلمسان واليت يرجع تاريخها الي عام1500م. والتي توزع أوقاف(أبي مدين[3]) على الوجه التالي:9بساتين و4مزارع وقطعتا أرض وطاحونتان وحمام واحد داخل داخل تلمسان ونصف الحمام القديم، كما وجدت اوقاف بالجامع الاعظم بالجزائر العاصمة، حيث تعود أقدم وثيقة وقفية تابعة له إلى عام 1540م.ولكنها تطورت وإنتشرت بشكل كبير خلال الفترة العثمانية.[4]

-إن الأوقاف في الجزائر العثمانية المتأخرة،عرفت تنظيما محكما وإشرافا فعالا في فترة متأخرة نسبيا تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر،وهذا ما تؤكده كثيرا من الإشارات الواردة ضمن وثائق الوقف مثل الوثيقة التي تسجل الأوقاف بمدينة قسنطينة وتتعرض للأوضاع المتردية التي كانت عليها،والمبادرة التي

[1] أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ،ص.227.

[2] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص.233.

[3] ابي مدين:هو الشيخ ايو مدين شعيب بن الحسيني ، الأنصاري ، الأندلسي ، المالكي ، الصوفي، ولد شمال شرقي مدينة إشبيلية وإختلف المؤرخون في عام ولادته ولد على الأرجح 1115م شارك في الجهاد في بلاد المقدس صد الصليبيين وكان موجودا بعدما فتح صلاح الدين بيت المقدس.قام بوقف منطقتين كانت تحت ملكه وتصرفه في القدس لصالح المغاربة المقيمين فيها للإنتفاع بها بالسكن والإجار والزارعة.أنظر محمد الطاهر علاوي،العلم الرباني أبو مدين شعيب التلمساني،شركة دار الأمة ، تلمسان،2011،ص،66,16.

[4] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص.234.233.

قام بها صالح بأي من أجل ضبطها وتسجيل مردودها في عدة دفاتر تتوزع بين الموظفين والمكلفين برعايتها[1].

– إجماع الفقهاء على تطبيق مبادئ القضاء الحنفي على كل الهبات المشروطة،ومن مبادئه انه اذا أراد الواهب أن يوقف أملاكه على الفقراء من غير مدينته، أو قريته فإن إرادته لا تنفذ الا بعد النظر فيما اذا لم فقراء البلدة التي توجد فيها الاملاك اكتر احتياجا من غيرهم ام لا ، وفي هذه الحالة يفضل الفقراء الاكثر إحتياجا ، وكذلك ان رغب الواهب في ان يعطي حق استثمار املاكه للفقراء مدة عشر او خمسة عشر عام، وبعد انقضاء الفترة المحددة تعاد له املاكه كاملة ، فان ذلك لن يكون شرعيا ولا يستطيع الواهب او ورثته ان يتصرفو فيه بعد ذلك المدة ويبقى حق الانتفاع هبة ابدية. وفي هاته الحالتين تصبح ارادة الواهب بدورها قانون. اما حسب احكام القضاء المالكي فان الذي يهب ملكا يتعهد بان يسمح للمؤسسة المهدى لها ان تشرع حينا بالتمتع بذلك الملك.ومن ذلك تهدف تسهيلات المذهب الى رفع الموارد الخاصة بالطبقة المعوزة. وكذلك الشخص الذي لا يريد ان يهب ملكه لمسجد ما، او لمؤسسة اخرى الا بعد وفاته فان هبته لا تقبل بالنسبة للقضاء الحنفي، فمثلا رجل يملك دارا يسكنها ثم اراد ان يقوم بعمل خيري فحسب المذهب المالكي فانه يعتبر العمل باطلا، وحسب المذهب الحنفي يواصل سكنه طيلة حياته، وبعد ذلك تنتقل الدار الى احدى المؤسسات الخيرية[2]. ونظرا لهذه التسهيلات دفعت غالبية الجزائريين الى تحبيس املاكهم حسب احكام المذهب الحنفي حتى يتمكنوا من الانتفاع بها وهم عقبهم من بعدهم مع كونهم من اتباع المذهب المالكي وهذا ماتؤكده اغلب الوثائق الشرعية الخاصة بالوقف التي تعود الى العهد العثماني .[3]

كما ان المذهب الحنفي يسمح باستعمال المعوضة في العقارات التابعة للأوقاف ولعل هذا ما يفسر كون جميع عقود المعاوضة كانت توثق لدى المحكمة الحنفية. ومن اهم الشروط القائم عليها الوقف هو عدم انتقال العقار المحبس لأي شخص ولا لهيئة معينة مهما كانت الظروف ،والحالة الوحيدة المسموح فيها

[1] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص236.235.

[2] حمدان خوجة، المرآة، ، الشركة الوطنية للإتصال والإشهار،2005،الجزائر،ص239.238.237.

[3] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص،231.230.

بمعاوضة العقارات المحبسة هي حالة توقف العقار عن تقديم اي منفعة مادية وقيمة مادية فعلى سبيل المثال: ارادت حاجة معاوضة مخزنها الوقع بسويقة باب الوادي، مقابل هواء محليين كان وقفا على احد المساجد الواقعة اسفل العين الحمراء بحجة ان معاوضة المخزن المذمور بهواء المحليين فيه سداد وغبطة وصلاح في حق جانب هذه القضية امام الناظر في الاحكام الشرعية ووافقها في ذلك امام المسجد ومكنها مما ارادت. [1]

-رغبة المحبس في توفير مصدر رزق دائم لأفراد اسرته،وحفظ حقوق عقبة من اليتامى والأرامل والقصر . وذلك لكون الوقف الاهلي يوفر احسن وسيلة تحفظ لهم حقوقهم وتبقيهم في منأى عن تقلبات الزمن وتحول دون تضييع الورثة لما ورثوه من املاك وأراضي وثروات .بالإضافة الى ذلك أن الوقف الأهلي في حد ذاته كان أفضل طريقة للحد من إجراءات المصادرة،وأحكام التغريم التي كانت بعض الحكام يلتجئون اليها عندما تدفعهم الحاجة ،وتضطرهم الظروف الإقتصادية الصعبة خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر ،التي أصبح الحكام فيها لايترددون في وضع يدهم على املاك بعض الأثرياء والموسورين، وفي هذه الحالة وجد أصحاب الأملاك العقارية، والأراضي الزراعية بالفحص في الوقف الأهلي إجراءا شرعيا يحفظ لهم ثرواتهم ويبقيهم في مأمن من تعسف الحكام ،ويمكنهم من المحافظة على أملاكهم، ويسمح لذريتهم بالإنتفاع بها بإعتبارها أن الحبس في حد ذاتة لا يباع ولا يشترى ولا تمكن حيازتة بتصرف أو استحواذ أو مصادرة.[2]

-إن الواقفين في الجزائر لا حصر لهم بجنس او طبقة او مذهب ، لذلك وجدنا فيهم الرجال والمراة ، والعثمانيين والحضر، والأحناف والمالكية ،ولعل الفرق بين واقف وآخر هو النية الحسنة والثروة،إلا أن الفقراء قلما يوقفون لانهم انفسهم كانوا بحاجة الى مداخيل الوقف.وهكذا كان الوقف ينحصر في طبقة الأغنياء ومتوسطي الحال، ومن هؤلاء الباشوات والبايات الذين كانوا يجلسون على كرسي

[1] نجوى طوبال،طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر1700.1830،الجزائر،2008ص،ص.283.284.285.

[2] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص.257.

النفوذ،ايضا الكراغلة[1] الذين كانوا يتولون الشؤون الإدارية والإقتصادية وغيرها في إطار الدولة ،ومنهم الحضر الذين كانوا يمارسون التجارة والصناعة ، وكان من بين الواقفيين أيضا المدنيين والعسكريين ،والوازع الديني وراء الوقف عند هؤلاء جميعا هو وازع الخير والدين والعلم ،وإصلاح المجتمع ، والسمعة والخلود والذكر الحسن في الحياة أو بعد الممات ، وقد كان الوازع الديني أحيانا ماديا او دنيويا كإبعاد الثروة عن بعض الورثة،أو الإحتفاظ بها تحت إسم الوقف حتى لا تؤول الى الدولة التي كانت تستولي على الأملاك التي لا ورثة لها وتضعها تحت إشراف بيت المال.[2]

-السلطة الروحية:حيث هي تلك التنظيمات التي تربط الحاكم الشرعي بالحكام ، وتقود الأهالي في ذات الوقت سواء كانت رؤساء دينيون ، ومشايخ الحرف ومشايخ حارات ..." ومن هذا المنطلق أوجد العثمانيون طريقة إدارية محكمة تمثلت في حكم الجزائريين بالجزائرين ، خاصة بالريف ليكون إشرافهم غير مباشر وهذا بإعطاء صلاحيات محدودة للمتعاملين مع الاهالي تخضع لتوجيهات الموظفين الأتراك في حين كان تدخلهم للضرورة القصوى فقط ، وبهذا نجد الباي محمد الكبير عمل بمبدأ ثنائية السلطة الإدارية من خلال تدعيمهم للمرابطين والطرق الصوفية وشيوخ الزوايا لأن أهم السلطات التي كانت تخضع لها الجزائر في أواخر العهد العثماني بالريف هي سلطة المرابط ، القائد أو الشيخ ليكون حكمهم للبلاد غير مباشر بل بواسطة أهلها أنفسهم ، خاصة في االمناطق الغير الخاضعة والبعيدة وهذا يعني أن العثمانيون حاولوا خلق إطار للتواصل مع الأهالي عن طريق زعماء القبائل والسلطة الروحية لتكون بهذا سلطة المرابطين أهم السلطات التي إعتمد عليها الدايات لبسط نفوذهم وللتفاوض ومحاولة إخضاع القبائل الغير خاضعة لها[3]. ومن أهم ما يبرز نفوذ الطرق والزوايا

---

[1] الكراغلة:وهم المولدين بين نتيجة التزاوج بين الجند الإنكشاري ورياس البحر بالنساء الجزائريات ،وكانت هذة الفئة تطمح بالميلاد واللغة والغنتماء العائلي للإرتقاء إلى المرتبة الأولى في المجتمع ،لكن الحكام العثمانيين منعوهم من ذلك ،وإعتبروهم أبناء عبيد لكن الحكام العثمانيين منعوهم من ذلك لأن وجودهم في مناصب الدولة يشكل خطرا على مصالحهم بحكم الإنتماء إلى الاهالي الجزائرية.أنظر :ابوالقاسم سعد الله ،المرجع السابق ،ص149.

[2] نفسه ،ص.211.

[3] رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1870.1671)،مذكرة للنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث،قسم تاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر ، غير منشورة ، 2006.2005،ص.30.29.

من خلال تأثيرهم على تفكير الطبقة الحاكمة وعامة الناس ، كونها أصبحت ملجأ يلجأ إليه الهاربون من العقاب والقتل مهما كانت جرائمهم فقد كان الولاة والعامة يعتقدون في حصانة حمى الزاوية والضريح ويكفي أن يهرب الجاني إلى هذا الحمى فلا يلحق به أحد ولا يمسه سلطان وقد وقعت حالات الفرار زاوية عبد الرحمن الثعالبي وسيدي منصور ومولاي حسن وغيرها[1].

ومن ضمن العوامل أيضا نجد هي عدم معارضة الحكام للقيام بعملية الوقف ،كثرة الهجمات الأوروبية على البلاد خاصة في القرنين الثامن والتاسع عشرا، إنتشار الكوارث الطبيعية كالزلازل وتدهور الاوضاع الصحية وإنتشار الأوبئة والأمراض ، تزايد نفوذ الطرق الصوفية [2]

لدى السكان حيث كان لهم تأثير على عقول الناس ،كثرة الهجمات الأوروبية على البلاد خاصة في القرنين الثامن والتاسع عشرا،لجوء السكان إلى وقف ممتلكاتهم كوسيلة للهروب من مظالم الحكام ،إنتشار الروح الدينية الناتجة عن تأثير الزوايا والمرابيطين راجع الى طبيعة الحكم حيث أن السياسة العثمانية كانت تشجع ظهور الزوايا والأضرحة هذا التشجيع تمثل في الوقف على الزوايا والأضرحة ، مما جعل المؤسستين تلعبان دورا هاما في المجتمعات خاصة في أواخر القرن 18وبداية القرن 19[3].

المبحث الثاني: مظاهر الإقبال على الأوقاف.

كانت مظاهر الإقبال على الوقف متعددة ومنها:

-سرعة الواقفين في تحبيس الأملاك التي تم شراءها،كان بعض الأفراد وهم كثيرون يوقفون املاكهم بعد شراءها مباشرة، وهذا ماتبينه عقود البيع والوقف ذاتها.وفي نظر هؤلاء الواقفين ليس إجبارا عليهم

---

[1] أبو القاسم سعد الله المرجع السابق ،ج3،ص.271.

[2] الطرق الصوفية :عرفت كلمة صوفي الأنتشار في القرن الثاني للهجرة وأول من ألقت عليه "أبي هاشم الكوفي" المتوفي 767م ، وإذا سألنا لماذا هذا القرن؟ أجابنا ابن خلدون" ولما فشا الإقبال على الدنيا في القرن الثاني ومابعده وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا إختص المقيمون على العبادة باسم الصوفية، أما وصول التصوف إلى المغرب الإسلامي وإنتشاره راجع حسب بعض الدارسين إلى أبن مسرة الأندلسي صاحب تصوف فلسفي يعتقد أثر في جل من ظهر من متصوفة المسلمين في المغرب الأسلامي. ازدهلات في الرباط والزوايا والمساجد على يد شيوخ تحلو برداء الزهد والتقشف،.أنظر:بلة لحسن ،بن دحان حمزة، التصوف والزوايا في إقليم توات،مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ،بوزريعة ،قسم التاريخ والجغرافيا،2007.2008 ،ص12.

[3] Sakina missoun.Alger àl'epoque ottmane.la médina et la maission tradictionnel.INAS.Alger.janvier.2003.p.168.

في حالة الملكية وإنما إعتبروها حالة طبيعية،مع العلم أن الأملاك الموقوفة تخرج من ملكية صاحبها ولا يحق لهم التصرف فيها.

-كثرة الأملاك الموقوفة داخل الأسرة الواحدة من زوج وزوجة وأولاد في مدينة الجزائر، وكان ذلك الإقبال يحدث بشكل فردي وأيضا جماعي.قد يشترط في الأملاك المشتركة عقد لانه في بعض الأحيان يحصل التوريث أو وصية وغيرها،والفردي لايحتاج الى عقد لانه هو السائد في المجتمع[1] .وكمثال على ذلك الحاج محمدخوجة،أحد كتاب قصر الباشا،قام بأوقاف ضخمة على مدرسة عليا ومسجد وزاوية،كما خصصت زوجته السيدة حنيفة بنت مصطفى خوجة أوقافا على زاوية التي بناها زوجها ، أيضا ابنته أوقفتت أواني طبخها النحاسية لفائدة ضريح عبد الرحمان الثعالبي على ان يكون إصلاح هذه الأواني من مدخول آخر تملكه.[2]

- قد يتراجع أصحاب العقارات الموقوفة على ما أوقفوه،وذلك بدافع الحاجة لانها تضطرهم لبيعها والإنتفاع بأثمانها،ومن إتساع الإقبال على الحبس فإن الأشخاص الذين يبتاعون تلك العقارات،كانوا في كثير من الأحيان يقومون بإعادة حبسها كما كانت عليه قبل شراءها[3].

عندما ينهدم وقف من الأوقاف أو تتصدع جدرانه،بحيث يصبح غير صالح للإستغلال،والجهة التي أوقفت عليها عجزت عن إعادة بنائه وبالتالي تؤخذ من المحبس عليهم بواسطة العناء[4]،وبموافقة من الهيئة القضائية بكراء مؤبد من الهيئة القضائية بكرائه كراء مؤبد لمن يريد ذلك،ويصير مابناه ملكا له ويتصرف فيه كما يتصرف في سائر أملاكه،أما الساحة الشاغرة بجانب المنشأ فيدفع مقابل كراءها في كل سنة مبلغا ماليا يقبضه منه صاحب الوقف،ولكن كثيرا ممن كانوا يأخذون ساحات الأوقاف

[1] خليفة حماش،المرجع السابق ،ص.886.885.

[2] أبو القاسم سعد لله ، المرجع السابق،ص،236.237.

[3] خليفة حماش ،المرجع السابق ،ص892.891.

[4] العناء يعرف في القانون المعاصر بكونه عقد يكسب المحتكر بمقتضاه حقا عينيا،يخوله الإنتفاع بارض موقوفة،بإقامة مباني عليها او إستعمالها للغراس أو لاي غرض آخر لا يضر بالوقف،لقاء أجر محدود وقد لجأ الفقهاء الى هذا المصطلح كحل للأوقاف المعطلة بفعل تداعي مبانيها فيتولى ناظرها تاجيرها بإذن من القاضي وبعد التاكد من سداد القيمة كمداولة للإيجار.أنظر :مصطفى احمد بن حموش،المرجع السابق، ص88.

بالعناء يوقفون مايبنونه عليها ،كان البناء دار ، او محلا تجاريا،أو غير وبالتالي تكون البناية والساحة معا وفقا في مناقصة علنية،ويسجل كل ذلك في عقد موثق بين المجلس العلمي ومن يتولى منفعة الحبس ويتضح ذلك في هذه الصيغة التي نقتطفها على سبيل المثال من إحدى الوقفيات:"إنحصر حبس الجنة الكائنة بفحص بوزريعة خارج باب الوادي لفقراء الحرمين الشرفين وإندثر وتهدم بناؤها وتعطلت منفعتها وصارت لاينتفع بها بالكلية وعجز وكيل الأوقاف عن إقامة ماتهدم من بناء وغرس لعدم وقلة آلة البناء، ورام دفعها بالعناء لمن يقوم به ورفع أمره في شأن ماذكر إلى المجلس العلمي المنعقد بالجامع الأعظم ،حيث دفع احدهم الحبس بالعناء بمال يقدر بخمسة وأربعون ريالا وحكم القاضي بالحكم . [1]

يتمثل في قيام المحبسين بنقل رخيصة الحالة الحبس من العقارات الصغيرة الحجم والثمن،الى عقارات أخرى يملكونها أكبر حجما وأغلى ثمنا، وكانت تلك المناقلة تتم بموافقة من الهيئة القضائية بعد إثبات الأملاك الثانية ،هي أغلى ثمنا وأكثر فائدة للحبس من الأولى.ويتولى بذلك الإثبات خبراء مختصون في تقويم العقارات. أي الواقف بدل من أن يوقف ساحة فارغة،بعد فترة من الزمن يبني دارا او دكانا،بموافقة من الهيئة القضائية وهذا دليل على ضرورة الإهتمام بهذا الجانب من الواقف.[2]

هو قيام البعض من أصحاب الأملاك الكثيرة على وقف ليس جزء من تلك الأملاك، كأن تكون منزلا أو جنة أو أرضا فلاحية،وإنما جميع أملاكهم أو أغلبها ،نضع مثال على مجموعة من الأملاك.حيث لم يقتصر مثل ذلك الوقف الواسع للأملاك على افراد المجتمع فقط.وإنما كان يشمل رجال السلطة أيضا ومنه

1690م.حيث أوقف جميع الحوش وقام ببناء ووضع جنات وغير ذلك.ومن جهة ثانية فإن الوقف إذا كان بعض الأشخاص وهم الأغلبية يقوم على الأملاك العقارية فقط فإن بعضهم الأخر وهم قليلون كانوا يضيفون الى ذلك الأملاك المنقولة أيضا وكان منها حتى الحيوانات والعبيد.[3]

[1] ناصر الدين سعيدوني،المرجع السابق،ص210.

[2] خليفة حماش،المرجع السابق،ص891.

[3] خليفةحماش،المرجع السابق،ص.888.

أن الوقف لم يكن يختص فئة إجتماعية دون أخرى، ولايرتبط بطبقة أو مذهب او جنس، فكان يقوم به الرجال كما تقوم به النساء ويقوم به العثمانيون والحضر [1]، ويقوم به العلماء كمايقوم به أصحاب العقارات القليلة وحتى العقار الواحد.ويظهر ذلك من خلال عينة الأوقاف حيث قدرت عددها ب1762 وقفية تضمنت1911 شخصا،كان منهم 1358من الرجال ونسبتهم71 بالمئة ، و533 من النساء ونسبتهن29بالمئة.وتضمنت المجموعة الخاصة بالرجال أسماء العلماء الباشوات وموظفي الأجهزة الإدارية،مثل الخزنجي [2] وناظر بيت المال،وخوجة الخيل[3]، وشيخ البلد والخواجات [4]بمختلف وظائفهم .

وأسماء قادة الجيش وضباط مثل آغا الإصباحية[5] ،والمنزول آغا[6] والبلكباشي[7] وأسماء تجار وصنائع ،وطوائف وغيرهم.[8]

بالإضافة الى الإقبال الواسع عل عملية الوقف أن المشرفين على عملية مؤسسات الأوقاف عملوا على تطويرها، من خلال إضافة عقارات عن طريق الشراء، في هذا الشان نجد عدة حالات في

---

[1] سعاد فويال المساجد الأثرية لمدينة الجزائر،دار المعرفة، الجزائر،2010،ص.23.

[2] الخزناجي: المرشح الاول لخلافة الداي على رأس السلطة الحاكمة في الجزائر ، يباشر عمله بحضور الداي ، وأعضاء الديوان ،أنظر : سفيان صغيري المرجع السابق ،ص49.

[3] خوجة الخيل : وهو الرجل الثالث في الدولة ،مهمته الإشراف على أملاك الدولة وصيانتها ،ويقوم بإعادة استثمارها ، ويشرف أيضا على الحيوانات التي تعود إلى البايلك من الخيول والجمال والبقر ، أنظر : سفيان صغيري ، نفسه ص51.

[4] الخواجات : مجموعة من الموظفين الصغار داخل الجهاز الإداري في السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر ، حيث غزداد عددهم في مرحلة حكم الدايات .أنظر :سفيان صغيري، نفسه ص57.

[5] الآغا الإصباحية: هو قائد الجيش البري وفرقة الإنكشارية والعناصر التابعة له من وحدات الخيالة والمتطوعين الذين هم عبارة عن عسكريين يتمركزون خارج مدينة الجزائر.انظر سفيان صغيري، نفسه،ص53.

[6] المنزول الآغا: بعد إنقضاء مدة شهرين يحال الأغا إلى التقاعد ويلقب بإسم منزول أغا ،ومن ضمنهم يقوم الديوان باختيار قواد المعسكرات لبراعتهم في القتال ،كما كانوا يتمتعون بمكانة كبيرة بحيث يتم إستدعاؤهم من طرف الديوان لإستشارتهم والأخذ بآرائهم إعتبار لتجاربهم السابقة.أنظر: فهيمة عمريوي، الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن12هـ/18م دراسة إجتماعية-إقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم التاريخ جامعة الجزائر ،2009/2008،ص46

[7] البلكباشي :وردت هذه الرتبة بعدة صيغ منها: بلكباشي ،وبلك باشي ،وبولكباشي ويعمل تحت إمرتهم حوالي 300 إنكشاري ،ويتمتعون بعدة إمتيازات منها عضويتهم في الديوان .أنظر: فهيمة عمريوي ، المرجع السابق ،ص44.

[8] خليفةحماش،المرجع السابق،ص.893.

سجلات المحاكم الشرعية وفي دفاتر البايلك على سبيل المثال شراء وكلاء الحرمين الشريفين كوشةبحومة باب الوادي وجاء نص العقد مايلي :"...اشترى المثال شراء وكلاء الحرمين كوشة المعدة لطبخ الخبز الإنكشارية اللصيقة بالحمام المسماة لباب الوادي الشهيرة بكوشة القبطان محمد حلبي ودفعوا ثمنها من المال المتحصل عليه من ريع الأوقاف وأشهدو أن ابتياعهم إنما هو لجانب الحرمين الشريفين ولاحق لهم لا في ثمن ولا مثمون ووقف ذلك بتاريخ صفر1084هـ...".

ويظهر من هذين المثالين أن وكلاء أوقاف الحرمين حرصوا على شراء المحلات التجارية التي توفر الربح الوفير

المبحث الثالث:الهيكل الإداري للأوقاف

نظرا للانتشار والإقبال الذي عرفته مؤسسة الأوقاف أواخر العهد العثماني ،دعى ذلك إلى تكوين إدارة مستقلة وفاعلة تعمل على تسيير وتنظيم الهيكل المؤسسي لها وتمثلت خطوطها الرئيسية في الولاية العامة للوقف ، التي تقوم عليها مؤسسة الوقف ثم المؤسسات الخيرية التي تمثل المراجع الأساسية التي يتم فيها وضع أملاك الواقفين ، ثم تأتي الهيئة التشريعية التي تعمل على مراقبة سيولة تلك الاوقاف ،وآخرا الجهاز التنفيذي الذي يتصرف في الملك الموقوف .

-الولاية على الوقف:[1]

تحتاج الأملاك الموقوفة بالضرورة الى من يقوم برعايتها والحفاظ عليه بإصلاح ما يتهدم منه أو العمل على كل ما فيه بقاؤه صالحا ناميا ، ثم يقوم باستغلاله بكل طرق الاستغلال ألمشروعة وإنفاق الغلات في وجوهها وتوزيعها على مستحقيها.وكل ذلك لا يكون إلا بولاية قائمة عليه تتصرف فيه وفق مصلحة الوقف وتحفظ أمواله بالأمانة على أصحابها بالعدالة.[2]

[1] الولاية: وهي إمكان التصرف في العقار شاء الغير أو أبى أو هي السلطة الشرعية التي تمكن الشخص من التصرف في ملكية معينة، وقد صنفها فقهاء إلى ولاية معينة، وقد صنفها فقهاء إلى ولاية عامة وولاية خاصة، والولاية العامة بإعتبارها تلك السلطة التي تخول للحاكم المسلم التصرف في شؤون المسلمين وفق المصلحة العامة المتمثلة في حفظ مقاصد الشريعة بمختلف مراتبها، أنظر : مصطفى احمد حموش ، المرجع السابق ،ص.101.

[2] محمد أبو زهرة ، المرجع السابق،ص.354.

وهذة الولاية ثبت أولا للواقف عند أبي يوسف رحمه الله ، فهو المالك الأول لها وعنه تصدر وإليه تعود ولا يحتاج ثبوتها له الى نص عليها في كتابة الوقف ، ولا عند إنشائه الشرعي وبهذا تظافرت عبارات كتب المذهب الحنفي فقد جاء ."في الخلاصة قال أبي يوسف ، الولاية للواقف، وله أن يعزل القيم في حياته ، وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم[1].ولا يولى هذه الولاية إلا أمين قادر بنفسه أو أبنائه لأن الولاية مقيدة بشرط النظر ولا يجيب تولية الخائن او العاجز لأنه يخل بالمقصود للوقف.[2]

-الهيئة التشريعية لإدارة الأوقاف:

1-المجلس العلمي[3]:

يتألف المجلس العلمي من الهيئة الدينية بشقيها الحنفية والمالكية ، وأيضا من قاضي حنفي وقاضي مالكي، والخطباء والوعاظ والمؤدبون والقائمون بشؤون المساجد ، وخدام الاضرحة ، إضافة الى الخوجات والمثقفون الاحرار والمرابطون الذين سيكون لهم دور بارز في ربط السكان بالسلطة العثمانية[4] .والأعيان وشيخ البلد وناظر بيت المال (بيت المالجي)ورئيس االكتاب (الباش عادل) وكاتبا للتسجيل وضابطا برتبة "باش يايا باشي" ممثلا للديوان ليصبغ صفة الإلزام لأحكام المجلس فيما يخص أفراد الطائفة التركية العثمانية ، التي تكون ملزمة بحضور هذا الضابط بالإنصياع وقبول قرارات المجلس.[5]

يعد المجلس العلمي بمثابة "ديوان المظالم" أو مجلس إستئناف شرعي يحضره الباشا نفسه.ويعقد جلساته يوم الخميس أسبوعيا بالجزائر ،أما بقسنطينة فيعقد كل جمعة وبحضور الباي[6]. إذ يسند إليه الفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي يعجز القاضي عن الفصل فيها ، ويظهر من خلال القضايا المعروضة

[1] محمد ابو زهرة ،المرجع السابق،ص.366.

[2] حسام المعاني النعمان الثاني برهان بن موسى بن ابي بكر ، المرجع السابق ،ص.49.

[3] المجلس العلمي:هو أعلى سلطة عامة عهد إليها الإشراف العام ومراقبة إدارة الوقف في اواخر العهد العثماني ، وهو بمنزلة جهاز تشريعي وهيئة رقابية لحالة الاملاك الموقوفة والإدارة الوقفية.انظر: كمال منصوري ،المرجع السابق،ص280.

[4] رشيدة شدري معمر، المرجع السابق،ص.47.

[5] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص.209.

[6] رشيدة شدري معمر ، المرجع السابق ،ص48.

عليه فهو هيئة دينية مدنية وعسكرية في آن واحد، ويشير الدكتور سعيدوني بأن المجلس العلمي هو بمثابة "الهيئة التشريعية" لمؤسسة الأوقاف ، وهذا من خلال المحافظة على الوقوف من الضياع والإلغام والتغريم، وقد أشار الفرنسيون منذ السنوات الاولى لإحتلال الجزائر بأهمية هذه الهيئة ومقدرة العلماء الجزائريين وكفاءتهم، ماجعل البعض يقصدهم من تونس والمغرب للنظر في قضاياهم.[1]

ومن مهام أيضا النظر في الطعون المقدمة بشأن أحكام قضاة الأفاق بالإضافة الى النظر في المشاكل العويصة والمنازعات الصعبة ،كما ترفع اليه مختلف (النوازل).[2]

الوكيل الناظر(الشيخ الناظر)

-الناظر في اللغة:

هو الحافظ، ويقال لحافظ الزرع والنخل ، ناظور: وهو مأخوذ من النظر، وعلى ذلك يعرف الناظر الوقفى بأنه الشخص أو الجهة التي تقوم على إدارة شؤون الوقف، وفي هذا السياق فإدارة الوقف تعني الوقف والنهوض به نظاما وتنظيما على السواء، وخصوصا ضمان استمرارية المنافع والخدمات للمستحقين. فالناظر ليس له ان يفعل شيئا في امر الوقف إلا بمقتضى المصلحة الشرعية ، وعليه أن يفعل االأصلح، فالأصلح وإذا جعل الواقف للناظر حرية التصرف ، فهذا لا يعني ان يفعل مايشتهيه أو يكون في عمله وتصرفه اتباع الظن وما تهوى الأنفس ، بل الذي يستحقه بمقتضى شرط المصلحة أو الأصلح ،أن يفعل من الأمور التي هي خير ما يكون إرضاء لله ورسوله.[3]

وهو المشرف الرئيسي على النظام الداخلي للوقف ، ويعينه الباشا أما في الأقاليم الأخرى كقسنطينة ووهران وغيرها من الاقاليم فيعينه الباي ويتم ذلك في المساجد.[4]

---

[1] حنيفي هلايلي،أوراق في تاريخ الجزائر العثماني ،دار الهدى ، الجزائر ،2008،ص.84.

[2] النوازل تعني مختلف الوقائع والقضايا التي يفصل فيها القضاة طبقا للفقه الإسلامي وسواء هذه الحوادث كانت متكرره أو نادرة .أنظر: عبدالقادر ربوح،الأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ،مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط ، غير منشورة ، ،قسم التاريخ ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر ،2005.2006.ص.19.

[3] كمال منصوري، المرجع السابق،ص280.

[4] أبو القاسم سعد لله، المرجع السابق،ج3،ص.229.

-شروط الناظر:

ويشترط على الناظر أن يكون مسلما[1].ويتم تعيين الشيخ الناظر وفق مواصفات معينة ودقيقة، بحيث يجب ان يكون أمينا على ما تحت يده من أموال الوقف، سواء أكانت تلك الاموال بدل أعيان الوقف، أم كانت مدخرا من الغلات للعمارة او الإصلاح ، أم كانت مالا للمستحقين لم يوزعه عليهم لعدم مجيئ وقت التوزيع فيده على هذا كله يد أمانة ، لا يد ضمان. ويضمن النظر إذا تصرف تصرفا ترتب عليه ضرر بالوقف كأن يعطي الغلات للمستحقين والوقف يحتاج الى عمارة، او عليه دين قد وجب أداؤه وفي الجملة يضمن بتعديه وتقصيره في الحفظ ، وفي كل تصرف لا يجوز له ويترتب عليه غرم مالي للوقف[2].وأيضا الأخلاق الفاضلة والنزاهة والعلم والسمعة الطيبة بين الناس، ولا يخضع الوكيل إلا لمراقبة ضميره والرأي العام وموقف العلماء. وإذا إشتهرت عن هذا الوكيل امور مخلة بنظام الوقف أو بالأخلاق العامة وأشيع عنه الفساد والإنحراف وإستعمال الوقف في غير وجهة تدخل الباشا أو الباي بإقالته.

ويجب ان يكون تكون خصال الوكيل الناظر لمؤسسة مكة والمدينة،نفس الخصال التي تشترط في من يوكل عل المؤسسات الخيرية الأخرى، ويجب ان يتحتم عليه انيعمل حسب العرف والعادات الجاري بها والعمل بها منذ تكوين تلك المؤسسات كانت تكتري بأجور كعتدلة على شرط ان يقوم المستأجرون بالإصلاحات الضرورية، ولكن هذه التأجيرات لم يكن يسمح بها إلا لبعض الأشخاص الذين كانوا يحصلون على الإمتياز، نتيجة اوضاعهم الإجتماعية ويعتبرون تلك المساكن كأملاك لهم.[3]

-مهام الشيخ الناظر:

من المهام الموكلة للشيخ الناظر في كل مؤسسة تتوفر على الأوقاف مايلي:

[1] حمدان خوجة المرآة، المصدر السابق ،ص.239.

[2] محمد ابو زهرة،المرجع السابق،ص.413.

[3] فاطمة بن مصباح،المرجع السابق،ص.35.

الحرص على جميع المداخيل النقدية والعينية للحبس،والتحكم في النفقات، ومراقبة الحسابات الخاصة بالمؤسسة الوقفية التي توكل لأعوانه والتي تتصل بجمع المحاصيل ،وصرف المرتبات وصيانة الوقف والإنفاق على التأثيث،وشراء زيت المصابيح والشموع والسجاجيد والحصائر ونسخ من المصاحف وكتب الحديث الشريف،والشيخ الناظر ملزم بتقديم عرض مفصل ودقيق عن كل مايقوم به من أعمال،وإجراءات وخدمات خيرية وإجتماعية وثقافية للمجلس العلمي،حتى يبعد أي عمل فردي وزيادة في الإحتياط وحرصا على المحافظة على عوائد الحبس، فقد كان يحتفظ بسجلات متعددة لكل هذة القضايا لاسيما المالية منها،وتوضع نسخة منها لدى المفتى او القاضي إبعادا لكل ما قد يطرأ عليها من لبس أو تحريف أو ضياع.[1]

كما يسهر الشيخ الناظر على تطبيق ماجاء في الوقفية من شروط،وهو المسؤول على تنمية الوقف وإستعماله في الاوجه المتعددة له. وللناظر مرتب معين من الوقف ويشير الأستاذ سعيدوني على أن الناظر كان يتحصل على40رنك سنويا ويكون هذا على حساب المؤسسة المشرف عليها [2].ولكنه كان مع ذلك يتصرف في مدخول بطرق معروفة كذفع الهدايا للباشا وكبار المسؤولين ودفع مرتبات الموظفين في المؤسسة التي يشرف عليها والقيام بلوازم المؤسسة نفسها.وكان على الوكيل أن يقدم تقريرا دوريا إلى العلماء يذكر فيه نمو أو نقصان الوقف، وحالته ولكن هذا التقرير لم يكن هاما ولا مصيريا لأن الوكيل كان يشتري سكوت الناقدين بسهولة[3].وهنا يبين أحيانا مدى إستغلال الوكيل لهذا المنصب خارج أوجه الوقف ومن بين العرائض والشكاوي ضد جشع وطمع المشرفين عليه .ماقدمه أحمد بن الساسي البوني حول مصير أحباس عنابة وماآلت إليه من تلاعبات في شكوى الى الداي جاء في بعض الأبيات قوله:

حبسها قد أسرفا ناظره فأشرفا

والشرع فيها باطل والظلم فيها هاطل

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص.211.

[2] رشيد شدري،المرجع السابق ،ص.85.

[3] أبو القاسم سعد الله ،االمرجع السابق ،ص.230.

كما نجد الورتلاني هو الآخر في رحلته وصف الإهمال الذي لاحظه على بعض الأوقاف، خلال مروره بمنطقة الشرق الجزائري، وكن ذلك واضحا في ماآه في مدينة قسنطينة ومنطقة الزيبان بالصحراء،بحيث أصبح المعنى والمسؤول على الوقف بحيث يجعل منه الملكية الخاصة ويرتزق منه كما يشاء بغض النظر عن المنفعة العامة التي حبس من أجلها بإعتبارها كانت تنفق على حركة التعليم مافيه الكفاية ،وكل ذلك قلل من شأن الإنبعاث الثقافي.[1]

حيث يقول الورتلاني في هذا الصدد "فأصبحوا يأكلون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقة وهي ليست لهم ...ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وهذا بسبب إندراس العلم وأهله.[2]ويذكر أيضا الورثلاني تعسف بعض الحكام العثمانيين على الأوقاف ويذكر عن مدينة بسكرة حينما دخلها الأتراك وظلم الأعراب ،فكانت بينهما كالكرة ... غير أن الأتراك إستولو عليها إستلاء عظيما ،وماكان من المدارس والأحباس التي توجد في الأمصار هي في أيديهم يأكلون منها وينتفعون بها.[3]

ومع ذلك نجد تدخل السلطة في هذا الموضوع ويتجلى ذلك فيما فعله صالح باي في قسنطينة ،لما وصلته الأخبار بأن القصير قد وقع في اوقاف المسجد ، وعاث فيها الوكلاء فسادا ونهبا وإهمالا فعطلت عن وظائفها وأصبحت مرابط للدواب ، حيث امر الباي ان تضبط الامور سواء التي إنقرضت ،أو التي مازالت ولكن في حالة سيئة ،كما قرر محاسبة الوكلاء في كل سته أشهر ، وعهد الى(المجلس العلمي) المكون من العلماء وصاحب بيت المال،بالنظر في شؤون الأوقاف وفائضها في كل سنة على أن يستعمل الفائض في شراء عقار آخر يصبح بدوره وقفا وهكذا.

وقد إتبع الباي محمد الكبير في معسكر طريقة مشابهة ،فقد جاء في إحدى الوثائق أنه تتبع اوقاف مدرستي تلمسان "التي إستولت عليها الأيدي ونسي الناس أنها أوقاف" وأعاد للمدرستين الأراضي

---

[1] أحمد مريوش ،الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، في الحركة الوطنية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007،ص.160.

[2] رشيدة شدري معمر، المرجع السابق ،ص.35.

[3] أحمد مريوش ، المرجع السابق ،ص.162.

التابعلها.[1]

ويقال عن صالح باي أنه كان يرفق بالرعية ، ويحسن للفقراء، محبا للعلماء والصالحين ، وكان له حرث كبير وأنعام كثيرة يستعين بها على شوؤنه المخزنية ،وبنى مسجدا بقسنطينة ، صرف عليها اموالا قل نظيرها ، وجعل له أوقافا كثيرة ، وببنى مسجدا بعنابة ، وكلها للخطبة وكان مجاهد وله مآثر حسنة[2]

الوكـــــــــــلاء

يساعد الناظر مجموعة من الوكلاء ، وتتمثل وظيفتهم في الإشراف على أوقاف الحلقة والمسجد ، والمدراس ، والمعهد والمقابر والحفاظ عليها بتنميتها، وتوسيعها غن كانت عينية مثل : البساتين ، وتخزين المواد التي يسهل تخزينها ، بالإضافة الى تنظيف وترميم المرافق التي تحتاج الي الترميم كالمساجد ودور الطلبة وغيرها من المرافق التابعة لها وللمسجد .[3] كما يجمعون المحاصيل ويصرفون المرتبات ويقومون بصيانة وضبط حسابات الحبس السنوية وتسجليها في

دفاتير تقدم للمجلس العلمي ،أما دور الوكيل في الريف فيتمثل في الأشراف على المخزن الذي تجلب إليه الفواكه المجففة والقمح ... كما كان المقدم هو المشرف الأساسي على إدارة الزاوية وإستقبال الهدايا والهبات الموجهة لها[4].

مجموعة الأعوان

يساعد الناظر ووكلاء الأوقاف مجموعة من الأعوان من أجل تسهيل مهامهم المتزايدة بتزايد حجم الاوقــاف وهم كما يلي:

كتاب الوكلاء الرئيسيين:

ويعرفون بالخواجات وهم بمثابة المحاسبين المكلفين بمسك محاسبة الشيخ الناظر ومهمتهم ضبط حسابات الأوقاف وحفظ الأوراق .

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ،ص.230.

[2] أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار ، مج ، السابع ، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010،ص88.

[3] الأمير بوغدادة ،المرجع السابق ،ص.73.

[4] رشيدة شدري معمر،المرجع السابق ،ص.76.

العدول:

العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه ومهمة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عند الإشهاد وإهداء عند التنازع وكتبا في السجلات تحفظ بهم حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم وشرط هذه الوظيفة الإتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وإنتظام فصولها ، ومن جهة احكام شروطها الشرعية وعقودها فيحتاج حينئذ الى ما يتعلق بذلك من الفقه، ومن وظائف العدول :

- كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم مستوفية شروطها الشرعية.
- أن يستعين بهم القاضي على تزكية الشهود الذين يشهدون عنده في الخصومات لأن القاضي إنما يحكم بالبينة المزكاة وليس له أن يلزم المشهود له بإخضار من يزكي شهادته[1]، ويعينون من طرف القضاة من أجل مهام مختلفة منها تسجيل عقود الوقف.

الشواش:

وهم اعوان بسطاء وهم القائمين بخدمة الوقف وصيانته وحراسته ،كما يقومون بالأعمال اليومية في مكاتب إدارة المؤسسة الوقفية.

الساعجي :

هي بمنزلة أمين الصندوق في المؤسسة الوقفية ، كما يعتبر موظفا ثانويا يتكفل بالعمليات المالية للمؤسسة فهو يراجع العمليات المنجزة قبل العدول ويحتفظ بسجلات المؤسسة.

الموظفون الملحقون:

يلحق بمؤسسة الوقف مجموعة من القائمين على خدمة المرافق الدينية كالأئمة والخطباء والقراء والمؤذنين ، إضافة الى موظفي الخدمات كالقائمين على أوقاف العيون والآبار والقنوات.[2]

[1] عبد الرزاق إبراهيم عيسى ، تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1517.1798،هـ ،م،ع،ك، مصر1998، ص.301.302.304.

[2] كمال منصوري ، المرجع السابق ،ص282.

نموذج عن قضية عالجها المجلس العلمي:

في إحدى وثائق المحاكم الشرعية من خصومه وقعت بين ورثة زوجة متوفية وبين زوجها حول عقار إستولى عليه هذا الاخير جميع المستندات المقدمة من الطرفين ، حكم بإلحاق العقار باحباس الحرمين الشرفين.كما أن المجلس العلمي يتولى الفصل في القضايا التي تحدث بين الهيئات الحكومية وموظفي الدولة من جهة وبين افراد الرعية من جهة ثانية مثل تلك الخصومة التي وقعت بين نائب بيت المال وورثة إمرأة هالكة ، حيث أراد هذا النائب ان يحول جميع تركة المرأة الهالكة لصالح بيت المال ، بينما رفض ورثتها ذلك ورفعوا أمرهم الى أعضاء المجلس العلمي المنعقد بمدينة البليدة ، مدعين أن العقار المتنازع عليه حبس أهلي ،وقد إستدلوا على ذلك بوثيقة تحبيس صدرت من محكمة حجوط، وعندما إستمع أعضاء المجلس العلمي إلى أقوال الطرفين ،وتفحصوا الوثيقة المقدمة من طرف ورثة المرحومة،حكم لصالحها [1].

جهاز الرقابة والتنفيذ في الإدارة الوقفية :

1-الرقابة القضائية على المؤسسات الوقفية: القائدة والإستئناء:

كان جهاز الرقابة في االإدارة الوقفية في العهد العثماني ممثلا في المجلس الشرعي أو المجلس العلمي،كما يطلق عليه المجلس الشريف الذي تكفل بالرقابة وحماية الاملاك الوقفية والنظر في الأوقاف وإدارتها،وكان مخولا بإتخاذ القرارات المرتبطة بالمعاملات الوقفية كالإيجار والإستبدال وصيانة الاملاك الوقفية ونفقاتها ،حيث كانت ترفع إلى لمجلس العلمي قضايا ومشاكل الأوقاف من قبل وكلاء ،كما يعود إليه الأمر في تعيين ناظر الأوقاف ،وقد ألحق به الفرنسيون بعد الإحتلال في عام 1859 موظفا فرنسيا كلف بالمراقبة قبل أن يتم إلغاؤه فيما بعد .[2]

[1] فاطمة بن مصباح .المرجع السابق ،ص .39.

[2] كمال منصوري،المرجع السابق،ص283.

وتعتبر تصرفات الوكلاء ونظار الاوقاف في الأموال الواردة الى مؤسسة الوقف التي يشرفون عليها من قبيل الولاية الناقصة ، فقد كانت تعرض على القضاء بحكم ولايته العامة لينظر في معاملات الإدارية الوقفية ، ومدى مطابقتها لشروط الواقفين أو مدى مراعتها لمصلحة الوقف ومصلحة المنتفعين.

لقد كانت رقابة القضاء لأداء النظار قاعدة في إدارة قطاع الاوقاف ، ولكل قاعدة إستثناء ، حيث عرفت إدارة الاوقاف تصرفات خارج أخلاقيات وظيفة النظارة بسبب الإنحلال الخلقي لدى النظار أو إهمال من جانب الأجهزة الرقابية.[1]

2-الجهاز التنفيذي:

أما الجهاز التنفيذي لإدارة الأوقاف والمكلف بإدارة شؤونها ، فيعمل تحت نظر نظر المجلس العلمي،ويستمد سلطته وصلاحياته من سلطة البايلك- الإدارة العامة العثمانية- ومسؤولو هذا الجهاز يتم تعيينهم بإقتراح من كبار موظفي البايلك ، ويعينون بعد موافقة أعضاء الديوان ،أما الوظائف في هذا الجهاز فاهمها وظيفة "شيخ النظار"الذي يعين من قبل "الداي" –الحاكم- شخصيا أو دار السلطان في مدينة الجزائر ، إضافة إلى وظيفة الوكيل أو الناظر ، الذي يساعده عدد مهم من الاعوان كالخوجة والعدول والشاوش .[2]

[1] كمال منصوري ،المرجع السابق،ص284.

[2] Nacereddinne Saidouni.Les Fnctionnaires des Fondations du Wakfs dans L Algérie ala fin de lépoque Ottomane.AWQAF journal.N11.November2006.kuwait awaqf 14-public foundation.p13

الفصل الثالث :المؤسسات الوقفية للجزائر العثمانية ودورها الإجتماعي

المبحث الأول :المؤسسات الوقفية

المبحث الثاني:الدور الإجتماعي للمؤسسات الوقفية

المبحث الثالث:دور الجيش

المبحث الأول : المؤسسات الوقفية للجزائر العثمانية

كانت الاوقاف في الجزائر العثمانية تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ،كان من الضروري على السلطة أن تنظم تلك الأوقاف وتحافظ على مداخيلها لمستحقيها، ولبلوغ هذا الغرض قامت في الجزائر عدة مؤسسات كان لها صبغة شرعية دينية وإدارية في القضاة الذين يعينون من طرف الحاكم بتزكية من أعضاء الديوان بالإضافة إلى العدول والشواشين والخوجات القائمين على خدمتها،وتميزت تلك المؤسسات بالتنظيم الإداري المحكم، غير أن اهميتها إختلفت لدى السكان تبعا لنشاطاتها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي كانت تقدمها ومن بين هذه المؤسسات.[1]

-مؤسسة الحرمين الشرفين(أوقاف مكة والمدينة).

-مؤسسة الجامع الأعظم.

-مؤسسة سبل الخيرات.

-مؤسسة أوقاف الأضرحة والزوايا.

-مؤسسة أوقاف الأشراف والأندلس.

-مساهمة المرأة الأندلسية بالوقف.

-مؤسسة بيت المال.

-أوقاف المرافق العامة: الطرق والعيون والسواقي.

-مؤسسة الاوجاق (أوقاف الجند والثكنات).

1- مؤسسة الحرمين الشريفين(أوقاف مكة والمدينة):[2]

تعد أقدم مؤسسة وقف بمدينة الجزائر[3] ،وإرتبط تنظيم وتسيير هذه المؤسسة بشكل محكم، بإستقرار الحكم العثماني بالجزائر القرن العاشر للهجرة/القرن السادس عشر. وقد إستحوذت هذة المؤسسة على

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق،ص،239.

[2] يعود تأسيس الاوقاف لصالح الحرمين الشرفين في الجزائر إلى العهد الإسلامي الاول ونظر لمكانتها السامية في قلوب الجزائريين ، تصدرت طليعة المؤسسات الوقفية من حيث أملاكها والاعمال الخيرية التي تقوم بها .أنظر :عائشة غطاس ،ص.242.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق،ص،141.

غالبية الاوقاف بداخل وخارج الجزائر وقدرها دوفو ب1585عقار أي ثلاثة أرباع مجموع العقارات المحبسة بمدينة الجزائر حيث قدر مدخولها سنة1837ب143.233فرنك، أي مايعادل 434.67غرام ذهب خالص في الفترة 1830.1814م منها 74 منزل و76مخزن.[1]واعتماد على السجلات الوقفية التي اوردها دوفو وملخصه كالآتي:

.840منزلا مردودها السنوي26653.80فرنك.

.258دكانا مردودها السنوي4278.60فرنك.

.33مخزنا مردودها السنوي449.70فرنك.

.11فرنا للخبز مردودها السنوي 102.60فرنك.

.06 طاحونات مردودها السنوي97.50فرنك.

.01فندق مردودها السنوي135.70فرنك.

.04مقاهي مردودها السنوي 161.70فرنك.

.825غرفة مردودها السنوي846.65فرنك.

.57بستانا مردودها السنوي1257فرنك.

.62ضيعة مردودها السنوي1830.45فرنك.

.03أفران مردودها السنوي يناهز200.45فرنك.وبالتالي يكون مجموعها1357ملكا عقاريا مردوده السنوي36013.45فرنكا.يضاف لها كراء201وقفا آخر يقدر محصوله ب7209.45فرنكات،بحيث يصبح عدد الاملاك المحبسة على الحرمين الشرفين بميدينة الجزائر وفحصها 1558 ومردودها السنوي يناهز 43222.70فرنك.[2]وكانت تساهم في هذه الأوقاف كل أقاليم الجزائر ومدنها الأساسية كالبليدة ووهران وقسنطينة وغيرها.[3]

[1] رشيدة شدري، المرجع السابق ،ص.66.

[2] ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق ،ص.240.

[3] عليوان السعيد، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الإجتماعية والثقافية ،مجلة آفاق الثقافة والتراث ، العدد55 ، الإمارات العربية ، أكتوبر 2006،ص.140.

- **أسباب ميول الجزائريين لمؤسسة الحرمين الشريفين:**

ويعود ميول الجزائريين لوقف ممتلكاتهم لصالح الحرمين الشرفين،أولا للمكانة السامية التي كانت تحتلها المكانة المقدسة في نفوس الجزائرين الذين اوقفو عليها الكثير من ممتلكاتهم داخل مدينة الجزائر وخارجها في كامل البلاد مما جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها فهي تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها.[1]وثانيا تتمثل في فتاوى العلماء في المجلس العلمي بأن الأوقاف التي لاتعرف مراجعها لأن أصحابها لم يحددوا لها مرجعا في قائم حياتهم أو لأن عقودها ضاعت ولم يعثر عليها،فإن المرجع الذي تؤول إليه تلك الاوقاف حسب تلك الفتاوى، يتمثل بالنسبة إلى مدينة الجزائر في فقراء الحرمين الشرفين، وذلك ماحدث بخصوص الدار الواقعة بحومة مدفع جربة بالقصبة الجديدة،كانت قد أوقفتها للونة بنت أحمد، ثم توفيت المحبسة المذكورة، وتوفي من بعدها المحبس عليهما و،وضاع عقد التحبيس وبقيت الدار في حالة إهمال لأنه لم يعرف المرجع الذي تؤول إليه فرفع الامر بسبب ذلك في أواسط شوال 1174هـ/1760م إلى المجلس العلمي فرأى العلماء أنه بمقتضى الشرع القويم والصراط الواضع المستقيم حيث لم تعلم الجهة التي يصرف إليها ماذكر،أن غلة ذلك التصرف في غالب قربات البلد وذلك فقراء الحرمين الشريفين مكة المشرفة والمدينة المنورة،ثم حالة البلاد أوقفها محمد بن عمروش، ثم توفي المحبس وانتقل الحبس إلى ولد، ولما رأى هذا الاخير خلو الوقفية من المرجع رفع في اوائل ربيع الثاني1290هـ/1794 مال الامر في ذلك إلى المجلس العلمي ،فتأمل العلماء في القضية المذكورة [2]،تأملا كافيا وأمعنوا نظرهم فيها امعانا شافيا، فظهر لهم دامت عافيتهم وقويت عنايتهم بدليل الشرع القويم والصراط الواضح المستقيم ان المحبس اذا لم يعين المرجع وترك الحبس مهملا، فالنص في ذلك انه يرجع بعد انقراض ذرية المحبس لاقرب عصبته، وبعد انقراض

[1] نفطي وافية ،المرجع السابق ،ص34.

[2] خليفة حماش ، المرجع السابق،ص903.

العصبة وذريتهم يكون اوقاف البلد وذلك مكة والمدينة شرفهما الله تعالى[1]. وهذا ماقد لاحظه قنصل فرنسا بالجزائر اواخر القرن الثامن عشر مدى اتساع وانتشار اوقاف الحرمين الشريفين حيث كتب نصه :"...ان اوقاف الحرمين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر وسيأتي اليوم الذي ستستحوذ فيه مؤسسة اوقاف الحرمين الشريفين على جميع العقارات ..."وأضاف :"...وتكاد تكون جميع دور المدينة والبساتين المنتشرة بضواحيها تابعة لمرجع الحرمين ..."وقد ذكر دوفو الذي اشتغل لسنوات طوال في الوثائق الجزائرية ان مؤسسة الحرمين الشريفين استحوذت على ثلاثة ارباع الاملاك الموقوفة في الجزائر.[2]

- **التنظيم الاداري لمؤسسة الحرمين الشريفين:**

لقد سهر على تسيير مؤسسة الحرمين الشريفين عدد هام وكبير من الموظفين ، وحسب الوثائق ان الاشراف عليها تقاسمه العنصران التركي والأندلسي بوجه خاص ، ويتمثل هذا التنظيم في:

-الشيخ الناظر: يعتبر المسير الرئيسي للمؤسسة بايالة الجزائر، ويرد في الوثائق تحت تسمية المتولي او وكيل الحرمين. يختاره الديوان من بين كبار الموظفين الاتراك المشهود لهم بحسن سيرتهم وولائهم، ويعينه في منصبه الباشا برضى الديوان. ونادرا ما يكون هذا المنصب وراثيا[3].فمثلا هناك رسم مؤرخ بعشرين ذي القعدة سنة 1212هـ/1798م يعين بموجبه وكيل اوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر السيد الحسن بن مصطفى الخراط، وبسبب هذه المركزية الادارية كان المتصرفون خارج العاصمة يبعثون حساباتهم والمداخيل التي تجمعت لديهم الى الوكيل العام بالجزائر الى الحرمين نفسهما. وقد وقفنا على رسم تصفية حساب مدينة البليدة عن سنة 1239هـ/1824م بتاريخ اواخر رجب 1240هـ بين الوكيل العام بالجزائر السيد علي خوجة ونائبه المتصرف بالبليدة عن تلك السنة 6366 ريال سلطاني، وكذلك رسم وقف عن تصفية حساب وهران عن سنة 1244مؤرخ في اوائل جمادى الاولى سنة 1245هـ/1829م وقد بلغ دخل وهران عن تلك السنة 1500 ريال بوجو، وقد حمل هذا الدخل

[1] خليفة حماش ،المرجع السابق،ص906.

[2] عائشة غطاس، أوقاف الحرمين الشرفين ، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها ، منشورات المركز الوطني . للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954،الجزائر ،ص243.

[3] ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق ،ص159.

الى الوكيل العام بالجزائر السيد بن عودة بورصالي خليفة الباي حسن باي العمالة الغربية بوهران وايضا وثيقة مؤرخة في اوائل بعشرين رمضان سنة 1237هـ/1822م تفيد ان السيد مصطفى بن الابيض قائد الدار بقسنطينة بعث بواسطة الباي 440 ريالا الى الوكيل بالجزائر . وايضا وثيقة مؤرخه في اوائل ربيع الاول سنة 1239هـ/1823م تفيد ان السيد ابراهيم خوجة قائد الدار بقسنطينة بعث 355 ريالا من مداخيل اوقاف الحرمين الشريفين[1].

–وكلاء الحرمين: وهم الموظفون يختارهم الديوان و يعنهم في مناصبهم الشيخ الناظر ، ويتبن من اغلب عقود الوقف ان الوكلاء يتم اختيارهم من بين الاغوات الاتراك واعيان الاندلسيي،

–**بيت المالجي**[2]:يعتبر المسؤول عن املاك الدولة (البايلك) مما جعل منه المشرف على استخلاص حقوق الخزينة العامة في تركات المسلمين الشاغرة اي التي ليس لها وارث او تلك التي منحت الشريعة الاسلامية قسطا منها للدولة، ويعد بيت المالجي من بين كبار الموظفين الذين يختارهم الديوان ويعينهم الداي،وهو من المسؤولين عن الحرمين الشريفين. وهذا باعتباره ممثل الديوان ومنتدب الداي في البقاع الاسلامية المقدسة فقد كان بيت المالجي يشارك الحجاج رحلتهم الى الحجاز ويحمل بهذه المناسبة هدية مؤسسة الحرمين الشريفين المسماة(الصرة)

–قاضي الحرمين: يعين من طرف الهيئات القضائية وكان يخضع لسلطة المفتي. يحضر العمليات المتعلقة بالاملاك الوقفية ويصادق على عقود الوقف التي يحررها الوكلاء.

–العدول: هم معاونو القاضي المنتدبون لدى وكلاء الحرمين الشريفين ، ويقوم الشيخ الناظر بتعيين اثنين منهم حتى يتم اضفاء طابع الشرعية على العملية والتأكد من احترام القرارات المتخذة بشأن الوقف[3].

[1] عبد الرحمان الجيلاني ، المرجع السابق ،ص439.

[2] بيت المالجي: وهو موظف حكومي سامي يعين بتفويض مباشرة من الداي وتتمثل مهمته في الإشراف على بيت المال ،كما يشرف على شؤون الأملاك والثروات التي تعود وتؤول إلى خزينة الدولة مباشرة.أنظر:سفيان صغيري ، المرجع السابق ،ص50.

[3] ناصر الدين سعيدوني ،الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرنين19.18،دار البصائر ، الجزائر 2013،ص.ص167.164.

-الباش شاوش: هو المسؤول على اعوان المؤسسة او الشواش وهم الموظفون المستخدمون في مؤسسة لحراسة البنايات واعمال الصيانة المختلفة وبعض الخدمات اليومية في اماكن العبادة ومكاتب المؤسسة هذا ويعتبر الباشا شاوش المشرف على عمليات الصيانة والبناء المتعلقة بأوقاف الحرمين[1].

-الصبايحي: هو امين سر المؤسسة وامين صندوقها الرئيسي، وكان يعتبر موظفا ثانويا يشرف على المعاملات المالية ويراقب العمليات التي يقوم العدول بشأن الاملاك الوقفية ويحتفظ بدفاتر المؤسسة [2].

2- مؤسسة الجامع الأعظم[3]

وتأتي مؤسسة اوقاف الجامع الاعظم في المرتبة الثانية من حيث الاهمية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين، ويعود ظهورها كمؤسسة خلال منتصف القرن السادس عشر .[4]

اعد الدكتور عبد الجليل التميمي دراسة حول اوقاف الجامع الاعظم في مدينة الجزائر،بلغت بين عامي1540و1841م،عددا قدره(543)حالة وقف،وكانت(159)حالة وقف منها فقط(29)بالمئة كتابة رقد وقعت في الفترة مابين1540و1750م،وذلك خلال فترة قدرها(210)سنوات.أما الحالات الباقية وهي الأكثر عددا،وقدرها(384)حالة،(71بالمئة) فقد وقعت في المرحلة الثانية الممتدة بين عامين 1751و1841م،ويقدر عدد سنواتها ب(90)سنة فقط.مع الإشارة بأن فترة الاربعين سنة الأخيرة الممتدة من 1800الى1841م قد عرفت لوحدها حدوث(227) حالة وقف على الجامع الأعظم(42 بالمئة)وهي تمثل زيادة معتبرة في الوقف لصالح تلك المؤسسة الدينية المهمة في مدينة الجزائر، إذ أن العدد يساوي أكثر من ثلث العدد الإجمالي لحالات الوقف كلها والذي هو(543)حالة [5]. وبرز في أوقاف الجامع الأعظم قيام مائة وخمس عشر

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق ، ص160.

[2] نفسه .ص.ص162.167.

[3] يعد الجامع الأعظم بمدينة الجزائر من أقدم جوامع المدينة ، إذ يعود تاريخه الى القرن الحادي عشر ، والذي يرجع تاريخه الى عهد الدولة المرابطية . أنظر: عبد الجليل التميمي ،وثيقة الأملاك المحبسة بإسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، منشورات المجلة التاريخية ،ص10.

[4] فاطمة بن مصباح،المرجع السابق ،ص280.281.

[5] خليفة حماش ، المرجع السابق ، ص909.

سيدة جزائرية بتحبيس أملاكهم لفائدة الجامع الاعظم، وهذا دليل على إدراك ووعي المراة الجزائرية بدور التحبيسس في الوصول الى الخير في الدنيا والأخرة. [1]

- **موظفوا مؤسسة الجامع الأعظم:**

يشتمل الجامع الاعظم على عدد كبير من الموظفين ،إضافة الى المفتي المالكي الذي كان في نفس الوقت إمام وخطيب ، وأيضا إمامين ومحضر المفتي و19أستاذا و18 مؤذنا و8حزابين يقرؤون القرآن الكريم و3 وكلاء، أحدهم مكلف بتسيير اوقاف المسجد مباشرة تحت أوامر المفتي ويعتبر الوكيل الرئيسي ، ووكيل ثان مكلف باوقاف المؤذنين، وهو مستقل عن المسجد ووكيل ثالث مكلف بأوقاف الحزابين مستقل عن السابقين، هذا إضافة إلى8 منظفين و3 عمال مكلفين بإنارة المسجد.وكان هؤلاء يأخذون أجورهم من أوقاف المسجد الاعظم.ومن أشهر العائلات التي تولت إدارة وقف الجامع الاعظم عائلة قدورة ومن أبرز الأسماء نجد ابن جعدون وابن الشاهد وابن الأمين زابن نيكروا.[2]

- **دور الجامع الاعظم:**

ويبرز دور الهذا الجامع من خلال الرسالة الأولى التي حررت ووجهت الى السلطان العثماني كانت من طرف الفقهاء والأئمة والأمناء وكافة الأهالي في ظلال الجامع الأعظم الذي يعد أقدم وأكبر الجوامع ويرجع تاريخه إلى عهد الدولة المرابطية.وقد طالبوا في هذة الرسالة ربط الجزائر بالباب العالي.وهذا ما تم فعلا وقد خلقت مبادرة العلماء والفقهاء المالكيين اثرا طيبا لدى خير الدين بربروس، وهذا مايفسر أن الجامع الأعظم قد حظي بعطف ورعاية وإهتمام لدى كل الولاة العثمانيين فيما بعد[3]. ومع بقاء العثمانيين في الجزائر عرف الجامع الأعظم نشاطا قضائيا ودينيا وتعليميا وإجتماعيا وسياسيا غطى على كل الجوامع الأخرى التي بناها الولاة العثمانيون أنفسهم أمثال :الجامع الجديد،جامع القصبة،جامع كتشاوة جامع شعبان باشا ،جامع صفر ،وغيرها والتي تجاوزت حسب رواية المؤرخ

[1] عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ،ص20.

[2] فاطمة بن مصباح، المرجع السابق ،ص46.

[3] عبد الجليل التميمي،المرجع السابق ،ص157.

هيدو في أواخر القرن السادس عشر ،حيث يوجد أكثر من مئة جامع بالرغم من أن الأهالي مالكيون ،والولاة العثمانيون حنفيون حتى أنهم اتخذوا من الجامع الأعظم مقرا يجتمع فيه المجلس القضائي لفصل النوازل بين الأهالي . وأن المفتي المالكي هو الذي يضع الأحكام العدلية لتصبح نافذة المفعول.وتذهب بعض روايات شهود العيان أن المفتي المالكي له في بعض الاحيان الأسبقية على المفتي الحنفي . وله الأشراف على إدارة الجامع الأعظم وكل احباسه بل إن التعيينات الخاصة بالقضاة الاخرين تتم من طرف المفتي المالكي بالجامع الأعظم فمن حين لآخر كانت الدولة الأوروبية تعمل على ضرب الموانئ والسفن الجزائرية، ومحاربة الاتراك العثمانيين المسلمين هذا ماأصبغ على الجامع الأعظم دورا قدسيا تمثل : في تكتيل الصفوف ورفع المعنويات، وحث الناس على الفداء والتضحية حتى نتائج المعارك الحربية والإنتصارات التي تحققت كانت تقرأ فوق المنابر، بالإضافة لذلك أن الجزائريين الذين تمكنوا من القيام بفريضة الحج الى الأماكن المقدسة، فإنهم لدى وصولهم الى الجزائر يتحولون مباشرة الى الجامع الأعظم مصحوبين بعامة الناس الذين تسارعوا لتقبيل أيدي الحجيج وثيابهم طلبا للمغفرة، وأكثر ما تميز به الجامع الأعظم انه كان يتميز بمكتبة كبيرة زاخرة بالكتب والمخطوطات لتغذية الجو التعليمي، ويذكر المدرس العنابي، أن القائمين عليها قد نقلوها الى برج مولاي حسن، عندما تضررت نتيجة قذف الميناء الجزائري، وقد إستغرق نقلها ثلاثة أيام ، وهذا دليل على كثرة الكتب في هذة المكتبة. بالإضافة الى أن هذا الجامع الاعظم سبب في إنتعاش الطرق الصوفية على إختلاف اتجاهاتها، والتأثير الذي احدثوه على طلبتهم المباشر لحلقات دروسهم.[1]

[1] عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ،ص.ص.13.10.

3-مؤسسة سبل الخيرات[1]:

وهي مؤسسة شبه رسمية ، حيث كانت تشرف على جميع الاوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي في زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء[2] .وحسب دراسة عقيل نمير حول اوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر حسب دفتر رقم 306 الموجود على الميكروفيلم رقم 43 والذي استطاع الرجوع اليه احصاء 92 حانوت يعود لمؤسسة سبل الخيرات، غلتها السنوية الاجمالية تقدر ب4455 ريالا وهذا مانعتبره مبلغا مرتفعا جدا بالنسبة لغلة الحوانيت الخاصة بمؤسسة الحرمين الشريفين وما تميز به هو ان اغلبية الحوانيت استثمرها اليهود خاصة في سوق الصاغة. وفي هذا الصدد نذكر مدى استفادة اليهود من تعاليم الشريعة الاسلامية السمحة التي توصي بحسن المعاملة لم تكن بالمثل من جانب بعض اليهود ،فمنهم من حاول الامتلاك بالغضب وإنكار الحقوق مثال ذلك الولية اسية بنت احمد بن ساقة اذ انحصر عليها حبس شطر واحد(نصف) من دار اليهود الواقعة بزنقة الجراية والشطر الثاني من الدار كان حبسا على فقراء الحرمين الشريفين وهذه الدار كانت مستأجرة من يعقوب الذي كان يدفع في كل عام لصالح الحبس الخاص بفقراء الحرمين الشريفين27 ريالا ويدفع لصالح حبس الولية اسية 16 ريالا ، ولما توفي الذمي يعقوب الت الدار لابنه اسحاق الذي امتنع عن اعطاء ثمن الكراء في شطر الدار المحبس عيى الولية اسية فوكلت هذه الاخيرة ابنها السيد مصطفى الانكشاري الخياط الذي طالب بان يدفع الذمي اسحاق نفس الثمن لذلك طالب بزيادة ثمن الكراء في شطر الدار الخاص بفقراء الحرمين الشريفين إلا ان الذمي اسحاق رفض ذلك بحجة ان والده كان يدفع في السابق الثمن نفسه ولما طال النزاع والخصام بين الطرفين ترافعا الى المجلس الاعلى فقدم السيد مصطفى الانكشاري نيابة والدته وطالب بالمساواة في دفع ثمن الكراء في الشطرين معا ، وبعد المرافعة واستماع العلماء اصدروا حكمهم القاضي بإلزام الذمي اسحاق بأداء الثمن نفسه في شطري الدار والمقدر

[1] مؤسسة سبل الخيرات: وهو مشروع جزائري أسسه شعبان خوجة سنة999هـ .1590م.،وهو من بين المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات وإجراء القنوات وغجراء القنوات للري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات ، وتشييد المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب لإيقافها على طلبة العلم وأهله.أنظر:عبد الرحمان الجيلاني ،المرجع السابق،ص424.

[2] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ،ص237.

بسبعة وعشرون (27) ريالا في كل عام .يتضح مما سبق ان الولية اسية لم يكن باستطاعتها اثبات ادعائها واسترجاع حقها لو لم تكن تملك ايصالات الكراء التي كان يدفعها الذمي اسحاق ومن قبله والده يعقوب وهو ما يبرز اهمية توثيق مختلف العقود التي يتم اللجوء اليها في مثل هذه الحالات خصوصا فيما يتعلق الامر بأملاك الوقف[1]. يضاف الى ذلك انه كان لمؤسسة سبل الخير اربعة مخازن فقط باسم هذه المؤسسة غلتها السنوية 156ريال وجميع هذه المخازن في فنادق، واثنان منها موجودين في فندق الزين . بحيث كان يلحق بكل فندق مخازن ، يستخدمها التجار الوافدين الى المدينة لخزن بضائعهم، حيث يدل على ان غلة ايجار هذه المخازن يرجع لصالح مؤسسة الخيرات . وفيما يتعلق بالحمامات والتي كانت ترجع غلتها لصالح مؤسسة سبل الخيرات.

- **ادارة سبل الخيرات:**

كان اسلوب الادارة الوقفية في مؤسسة سبل الخيرات حيث كانت تدار بطريقة جماعية تشرف على جميع الاوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من مدارس ، ومساجد،وموظفين، وفقراء حيث كانت تدير تسعة مساجد وتدفع مرتبات ثمانية وثمانون طالبا، وتديرها جماعة يعينها الباشا بنفسه[2]. ويشرف على هذه المؤسسة جملة من الموظفين: المفتي والقاضي الحنفيان: ويمثلان الهيئة التشريعية، وهما من الاعضاء المهمة في المجلس العلمي الذي يعقد جلساته كل يوم خميس في الجامع الاعظم،لدراسة القضايا المطروحة عليه، ومنها مايتعلق بالوقف ومنها مايتعلق بامور اخرى كالطلاق والميراث الى غير ذلك من الامور التي تحتاج معالجتها العودة الى المجلس العلمي. ثم الوكيل الذي يعين من من قبل الداي ويعتبر موظفا اساسيا في مؤسسة سبل الخيرات فهو بمثابة الناظر او الهيئة التنفذية ، اذ يطبق يطبق ماجاء في نص وثيقة حسب رغبة الواقف، وينفذ ماقد ينجم من توصيات المجلس العلمي وهو بذلك مسؤول امام المفتي والقاضي الحنفيين. ويتولى الوكيل الامور الخاصة بمردود الاوقاف، سواء كان نقدا او عينا ويتصرف في نفقاته من دفع اجور المستخدمين وصيانة اوقاف المؤسسة والتكفل

[1] نجوى طوبال،المرجع السابق ،ص.92.91.

[2] كمال منصوري،المرجع السابق،ص.276.

بالصدقات وغيرها من الاعمال الخيرية. ويقدم العميل عرضا عاما يقوم به من اجراءات وخدمات خيرية وثقافية واجتماعية الى المجلس العلمي ويؤخذ برأيه في هذا المجلس في امور الاستبدال (المعاوضة) والعناء وفي قضايا النزاعات القائمة حول الوقف. ثم الخوجة وهو الكاتب، والصبايحي الذي مهمته ضبط الحسابات وحفظ الاوراق . والشواش التي من مهامهم حراسة الاوقاف وصيانتها. ويضاف الى هؤلاء مجموعة اخرى من موظفي الجوامع الحنفية التابعة لسبل الخيرات، ويختلف عددهم حسب اهمية الجامع ونذكر فيما ياتي مايخص جوامع الخطبة :

-الخطيب: مكلف بخطبة يوم الجمعة .

- الامام: مكلف بالصلاة في الاوقات الخمسة .

-المؤذن : وعلى راسهم باش مؤذن مهمته الاذان .

- الحزابون: وعلى راسهم باش حزاب مهمتهم قراءة القران.

-الدوال: يحمل عصى الخطيب.

- القائمون على شؤون النظافة والانارة : وهم الشاعل ، الفراش، الكناس،والغسال.

-الطلبة: مكلفون بقراءة في اوقات معينة كتب دينية مثل صحيح البخاري وتنبيه الانام.[1]

- **اما الجوامع التابعة لسبل الخيرات وهي كالاتي :**

-الجامع الجديد .

-جامع صفر .

-حامع شعبان باشا.

-جامع كجاواة(كتشاواة).

-جامع حسين داي.

-جامع خوجة.

[1] نمير عقيل ، مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية ،أعمال ندوة الجزائر 30ماي2001 حول الوقف في الجزائر أثناء القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، دار الحكمة الجزائر ،ص113.

-جامع الشبارلية.

وهناك ايضا فئة النساء من اسهمن في اوقاف جوامع مؤسسة سبل الخيرات،وانهن كن من الفئات الميسورة من مجتمع مدينة الجزائر،زوجة الداي ، وبنت الداي، ونساء وبنات الحضر.اضافة الى المعتقات فقد كن يتمتعن بكامل حريتهن بعد العتق ويملكن ويتصرفن في ممتلكاتهن تحبس عليهن من قبل معتقهن.[1]

4. مؤسسة اوقاف الاضرحة والزوايا:

لقد حرص الحكام العثمانيون في الجزائر دوما على التعاون لكسب اصحاب الطرق الدينية طوال فترة التواجد العثماني وهذا ما ولد نوع من التحالف بينهما ، وكان العثمانيون يتقربون الى المرابطين بشتى انواع الوسائل كبناء الاضرحة والزوايا والوقف عليها.حسب سعد الله ان ضعف مستوى التعليم الذي كان سائدا مهد انتعاش الطرق الصوفية على اختلاف واتجاهاتها كما مهد لوضع السياسة الارضية لظهور المرابطين وانتشار الاضرحة والقباب ومزارات الاولياء. حيث يتحدث سعد الله عن انتشار التصوف في المدن والأرياف وخاصة المدن الكبرى كبجاية وقسنطينة ووهران وتلمسان ومدينة الجزائر . وأصبحت بعض المشاهد مألوفة حيث يوجد اناس يتبركون ويزورون ويتقربون ويقيمون الحضرة، كما لا توجد قرية او مدينة بدون العديد من الزوايا والأضرحة[2]. وتتنوع اوقاف المرابطين بفحص مدينة الجزائر على تسعة اضرحة مشهورة من بين 19 ضريح 18 ضريح بمدينة الجزائر اشهرها اوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي.[3]

[1] زكية زهرة ، أوقاف مؤسسة سبل الخيرات الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر ،ص.268.

[2] سعديةسرقين،أوقاف الزوايا والأضرحة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها،منشورات المركز الوطني للدراسات البحث،الجزائر 2007،ص.295.

[3] رشيدي شدري ،المرجع السابق،ص.69.

الضريح الزاوية[1]:وهي الاضرحة المشهورة باصطلاح الزاوية مثل عمر التنسي وضريح احمد العباسي بالاضافة للأضرحة التي لها مقومات الزاوية مثل ضريح عبد الرحمان الثعالبي وضريح محمد الشريف الزهار . اما ضريح الولي وهي اضرحة الاولياء وهي اضرحة لا تحتوي على مقومات الزاوية فالغالب انها تحتوي على ضريح للولي[2] ، ومسجد للصلاة مقبرة للدفن[3] .

وقد زاد عدد الاضرحة والزوايا في مدينة الجزائر خاصة في العهد العثماني حيث أصبح في كل مدينة العشرات من الأضرحة والزوايا وقد إختلف المؤرخون في تحديد عددها لإندثار الكثر منها ، نتيجة سياسة العثمانيين تجاه هذه الظاهرة ، حتى ان روزي الذي زار مدينة الجزائر بعد الاحتلال اندهش للعدد الكبير من الاضرحة حيث قال "...كل ما تبقى من روابي الجزائر احتلت من قبل الأضرحة حيث بالمدينة ولا يبعدون عنها الا بمسافة 500م". وفي هذا الشان يشير هايدو الى ان اكثر البنايات العمومية تواجدا هي قباب الاولياء. اما مورقان فلاحظ ان خارج المدينة زوايا وأضرحة اقيمت على اناس مشهورين، والتي اصبحت مزارات.[4]

ضريح عبد الرحمان الثعالبي :[5]

تضم زاوية وضريح عبد الرحمان الثعالبي قبور عدة شخصيات،منهم على الخصوص شيخه ابو جمعة عند اقدام تابوته(دفن الثعالبي خارج باب الوادي في مقبرة الطلبة) وقبر ابنته عائشة كما يوجد قبر

---

[1] الزاوية :هي في الأصل ركن البناء وكانت تطلق في بادي الأمر على صومعة الراهب المسيحي في الشرق ذلك أنهم يفرقون بينها وبين المعبد ،أما في المغرب العربي فهي المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاج من القاصدين ، ياسين بودريعة ، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ، غير منشورة ، ،قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بن يوسف بن خدة2006.2007،ص.17.

[2] الولي :وهو الرجل المؤمن التقي المواظب على الطاعات المتقيد بأوامر لله ،والولي على العموم القريب من الله وأصل هذه الكلمة فعل ولى ومعناه هو أحد أسماء لله الحسنى"لله لي الذين آمنوا" ياسين بودريعة ،المرجع السابق ،ص.21.

[3] نفسه،ص.37.

[4] نفسه ،ص.70.

[5] عبد الرحمان الثعالبي:هو زيد عبد الرحمان ، بن محمد ، بن مخلوف بن طلحة إبن عمر ، بن نوفل ، بن عامر ، بن منصور ، بن محمد ، بن صباغ ، ابن مكي بن ثعلة ، بن موسى ن بن سعيد ، بن مفضل ، بن عبد البر ، ابن قيس بن هلال، بن عامر ، بن حسان ، بن جعفر ، ابن أبي طالب ، ولد الثعالبي سنة 785هـ/1384م بوواد يسرعلي بالجنوب الشرقي من عاصمة الجزائر .أنظر :محمد بن ميمون التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمدية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1972،ص.234.

عمر باشا ومصطفى باشا(1791.1805)، واحمد داي وحسن باشا وقبر الحاج علي بن الحفاف مفتي المالكية ، اما خارج الضريح فتوجد قبور كثيرة منها قبر احمد باي، وقبر ولي داده، وسيدي منصور ، وغيرهم [1]. من ذاك أمسى ضريح عبد الرحمان الثعالبي يتمتع بإحترام تام لدى الخاص والعام من سواء الناس ، مثلما كان يتمتع به صاحبه أيان حياته المباركة .وقد دفع بهم هذا الإحترام الى الإعتناء بهذا الضريح إعتناء بهذا الضريح أدى بهم الى تشييد بنيان حوله ،وزخرفة جدرانه ، أصبح مزارا مباركا لهم.[2]

- **أوقاف ضريح عبد الرحمان الثعالبي :**

فحسب الأرشيف الوطني تمثلت أوقافه إلى حوالي 20 دار و11عشر جنة و6أحفر معدة لصناعة الدباغة ، و5علويات و6 رقايع وحانوتين ،و3 جلسات وحوانيت ،و3مخازن ، ومخزن اصطبل وخزان.[3] وفي حين يقدرها سعيدوني في السنوات الاولى للإحتلال الفرنسي ب 69 وقفا مردودها السنوي 6000 فرنك تنفق على القائمين على الضريح ويوزع قسممنها على فقراء المدينة كل يوم خميس بنسبة فرنك الى ثلاثة فرنكات لكل فرد[4].حيث كانت جميع الطبقات الإجتماعية توقف على زاوية الثعالبي ، بل ان بعض البلدان مثل تونس كانت ترسل إليها حمولة زيت كبيرة سنويا[5] .

أما وكيل الضريح يعينه الباشا،وعادة ما يكون من أبناء وأحفاد الولي الصالح أو من طرف أحد أتباع الولي .حيث نقل دوفولوكس وثيقة تعيين السيد محمد بن علي الأندلسي وكيلا لزاوية عمر التنسي من طرف أبو عبدالله حسين باشا، وبالتالي هذا الوكيل ليس من أبناء الولي عمر التنسي وهو أحد أتباع عمر التبسي الأوفياء أما ضريح محمد الشريف الزهار فقد كانت الوكالة في يد حفيده الذي بنى الضريح سنة948هـ./1550م،وقد بقيت الوكالة في يد احفاد محمد الشريف الزهار وحسب وثائق

[1] ياسين بودريعة ، المرجع السابق ،ص.41.39.38.

[2] محمد بن ميمون ، المصدر السابق ،ص.236.

[3] سعدية سرقين ،المرجع السابق ،ص.306.

[4] ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق ،ص.24.

[5] أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ،ص.243.

المحاكم الشرعية أن العديد من هؤلاء الوكلاء مارسوا مهمة ننقاية الأشراف في مدينة الجزائر مثل أبو عبد الله الشريف وكيل الضريح ونقيب الاشراف ذكرته وثيقة عناء مؤرخة سنة1217هـ/1802م،ومما جاء فيها "...ورام امام المسجد المذكور في تاريخ ونقيب الأشراف وهو السيد ابو عبد الله الشريف ..." وفيما يخص ضريح عبد الرحمان الثعالبي أن الوكالة لم تكن وراثية في عائلته من حيث كثرة ممتلكاته ومداخليه ، ولا شك أن هذا التعيين كان يتم بموافقة الباشا،والتفحص في قائمة وكلاء ضريح عبد الرحمان الثعالبي يجعلنا نلاحظ أن الوكالة تركزت في بعض العائلات الدينية البارزة. وهناك طريقة أخرى في حالة ما أسس أحد الاولياء زاوية تكون مقاما ومصلى له وفيها يلق أذكاره ودروسه وفيها يستقبل مريدية وزواوه ،وبعد الوفاة يدفن هذا الوالي في زاويته او يبنى عليها قبة بالقرب منها وتصبح هذه الزاوية تسير من طرف أولاده وأحفاده من بعده وفي هذه الحالة يقوم الوليي الصالح عند تأسيس الزاوية بتوضيح طريقة طريقة تعيين خليفة من بعده للإشراف على زاويته وفي بعض الأحيان كان يوصي بخلافته لأحد ليس من أبنائه ولا حتى من عائلته وأبرز مثال على هذا هو ما قام به محمد بن عبد الله لما احس بدنو أجله حيث أوصلى بخلافته لصاحبه وصهره علي بن عيسى المغربي.[1]

5-مؤسسة أوقاف الأشراف والاندلس:

1-الأشراف[2]:

تتكون جماعة الاشراف من 200 الى 300 أسرة وقد كان يحظون بتقدير العامة ورعاية الحكام الذين خصصوا بعض الاوقاف لرعايتهم[3]. وقد بنى لهم محمد بكداش باشا زاوية خاصة بهم[4].

[1] ياسين بودريعة ، المرجع السابق ،ص.ص.160.159

[2] يعود ظهور فئة الأشراف الى اوائل القرن الحادي شعر ، وقد بنى لهم محمد بكداش باشا سنة (1121هـ/1709)زاوية خاصة بهم ، ولعل هذا كان من أسباب تعاطفهم معه ونسبته الى حضرتهم .أنظر : أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3،ص.242.

[3] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص.243.

[4] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق،ص.242.

- **وكيل مؤسسة أوقاف الاشراف (نقيب الأشراف):**

يشترط في وكيل مؤسسة بأن يكون شريف وغير متزوج ولا يتولى فيها الإمامة والدرس أو الخطابة ونحو ذلك من الوظائف إلا الشريف أيضا ،وفي حالة عدم توفر الشريف يبحث عن إنسان ورع للقيام بالوظيفة الشاغرة، ونقيب الأشراف يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع.حتى أن مبايعة الباشا لا تتم إلا بحضوره إلى جانب العلماء والديوان ،ولا شك أن ولا شك ان هذا التقليد كان إتباعا لما يجري في إسطنبول نفسها من مراسيم سلطانية،وفيما يخص فائض الوقت يوزع على فقراء الأشراف المولودين في الجزائر وأنه لا يجوز للوكيل ان يأخذ شيئا من الوقت لنفسه إلا عند الضرورة القصوى ،وفي هذه الحالة يصير هو كالشريف الفقير ، ولم يكن هذا الوقف خاصا بلرجال فقط وإنما النساء والاطفال أيضا ، ولا يجوز لنقيب الأشراف أن يتدخل في شؤون الزاوية ، ذلك أن وضعه بالنسبة إليها هو وضع أعيان الاشراف الذين عليهم أن يجتمعوا مع الوكيل مرة في السنة في الزاوية للنظر في إدارة الوكيل وأحوال الوقف وهؤلاء كانوا يمثلون المجلس الذي كان يهتم بكل أمور الزاوية وحاجاتها[1].

2-مؤسسة اوقاف الأندلس:

لما قدم مهاجرو الأندلس في البداية لاجئين يبحثون عن أماكن للإستقرار ووسائل العيش والأمن ،لكن هذا كان وضعا خاصا قبل إندماجهم في المجتمع الجزائري ، وتركز إستقرارهم على المدن الساحلية وأخذ بعضهم يسهم في الحروب البحرية ضد الإسبان وبعضهم الآخر مارس التجارة والتعليم ، والصنائع المختلفة والزراعة وولكن هذه الاعمال لم تمنع من شعورهم بالحاجة الى التضامن كفئة خاصة،لذلك أسسوا بتشجيع من السلطة التي كانت تتعاطف معهم عدة مؤسسات خيرية كانوا يهدفون من ورائها التضامن فيما بينهم من جهة ،والى خدمة فقرائهم من جهة أخرى. وكان الأندلسيون يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع الجزائري وخصوصا لدى العثمانيين ، حتى أن بعضهم كان يعين على أوقاف حنفية عثمانية ، مثل سليمان الكبابطي الذي عينوه على جامع .

[1] ابو القاسم سعد الله ، المرجع السابق،ص.ص.242.241.

وبالتالي أسسوا جمعية لهذا الغرض أشرفت بدورها على إقامة مسجد وزاوية ومدرسة خاصة بهم ،وكانت هذه الجمعية الأندلسية مكونة من ستة أشخاص كلهم من المهاجرين الاندلسيين . وقد إشتروا دار كبيرة وحولوها بالبناء الى المدرسة والمسجد المذكورين وأوقف اغنياؤهم على ذلك الأوقاف التي بلغت ، حسب بعض الإحصاءات ستين مؤسسة وقف وقد عينوا لذلك وكيلا ، ومما يلاحظ أن كثيرا من الأوقاف كانت مشتركة بين الحرمين والأندلس أو بين الجامع الأعظم بالعاصمة والأندلس . وظلت هذه الجمعية الأندلسية وأوقافها الكثيرة إلى الإحتلال الفرنسي الذي قضى على الجمعية وإستولى على أوقافها.[1]

وحسب ناصر الدين سعيدوني أن الهبات والأوقاف الأندلسيين بلغت 40ملكية و61عناء وضعت تحت تصرف وكيل الاندلس[2].

- **مساهمة المرأة الاندلسية بالوقف:**

ونجد أيضا مساهمة المرأة في عملية الوقف حيث قدر عدد الأملاك الموقفة ب (187) أي بنسبة 22.86 بالمئة وإشتملت العقارات على ستة وعشرون حانوتا ، إثنتين وسبعين دارا وأربعة عشر مخزنا وثماني دويرات ، وثمانية عشر علويا وثمانية إسطبلات ، أما باقي الأملاك التي اوقفتها النساء فهي عبارة عن حظوظهم او منابهن في الميراث وفي هذا السياق فأن هناك ولية خلفت ثروة تقدر ب173.17دينارا ، وهي عبارة عن دار طابقها العلوي والسفلي وتشمل الحوانيت ، الكائنة بسوق المقايسية قرب باب البحر داخل مدينة الجزائر . ومما جاء في نص الوقفية "... وأوصت لقرقراء الاندلس ، وثلثان إثنان يكون حبسا لفقراء الحرمين الشرفين ، وآخر يكون وقفا على ابنتها وعلى من سيولد لإبنتها بقية عمرها من الذكور والإناث ان قدرالله تعالى بذلك ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم ما

[1] أبو القاسم سعد لله ، المرجع السابق ، ص.ص.240.239.

[2] ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق ،ص .243.

تناسلوا وإمتدت فروعهم في الإسلام ... ويكون المرجع في ذلك بعد إنقراض الجميع لفقراء الحرمين الشريفين وفقراء الاندلس [1]

6-مؤسسة بيت المال:[2]

وهي مؤسسة خيرية ينحصر نشاطها في الإعتناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية ،ومن هنا إكتسبت مؤسسة بيت المال نوعا من الإستقلال ، عن مؤسسة الأوقاف التي ترمي تشريعاتها إلى الحيلولة دون إستيلاء الدولة عن طريق بيت المال على املاك الأوقاف والاحباس ، ومن هذا الجانب أصبحت بيت المال ذات صبغة حكومية أهلتها لأن تشارك في مصادر الدخل بما تمده من عون للخزينة وأن تساهم في وجوه الإنفاق بما تتكفل به عن خزينة الدولة من نفقات ومصروفات[3].

- **إدارة مؤسسة بيت المال :**

يشرف على هذه المؤسسة أمين يسمى أحيانا بيت المالجي. وأمانة بيت المال وظيفة رسمية إذا قيست بوظيفة الوكلاء السابقين ،ولذلك كان الباشا يعين أحد القضاة أيضا ليساعد أمين بيت المال في إدارة المؤسسة ، ذلك أن هذه المؤسسة كانت جهة سياسية ومن جهة أخرى خيرية ،وكانت تقوم بأعمال خيرية وإنسانية وإجتماعية كدفن فقراء المسلمين وتوزيع الصدقات على حوالي مئة فقير كل يوم خميس ، وتقديم الهدايا في كل عيد إلى الباشا وحاشيته وخدمه. وبالإضافة الى ذلك تصون الأملاك الواقعة تحت طائلتها ، كما كانت تدفع شهريا مبالغ مالية معينة خزانة الدولة.[4]

---

[1] حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ،ص.200.201.

[2] تعود أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر اب الخطاب وأعطاها صلاحيات واسعة ثم ظلت تنمو طيلة الفترة الإسلامية بالمغرب الاوسط.أنظر:ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ،1830.1883م، الشركة الوطنية الجزائر1999،ص.139.

[3] نفسه ،ص.139.

[4] أبو القاسم سعد لله ، تاريخ الجزائر الثقافي ج3 ، المرجع السابق ،ص.243.

7-أوقاف الطرق والعيون والسواقي:

خصصت كثير من الأوقاف الإنفاق على العيون والسواقي والحنايا والصهاريج والآبار، وقد خصص لكل مصلحة من هذه المرافق العامة وكيل خاص يرعى أوقافها ويتعهد شؤونها مثل وكيل العيون والسواقي الذي كان مدخوله السنوي من الأوقاف التي يشرف عليها يبلغ 150.000 فرنك في السنوات الأولى للإحتلال[1].

وللمحافظة على الشبكة المائية يتطلب دائما نفقات تتراوح بين 162و174 ريالا حسب السجلات الرسمية مما يكلف الخزينة أموالا تستدل على اهميتها من عجز الجيش الفرنسي عقب الإحتلال على المحافظة عليها في كل من الجزائر و المدية مع حاجته الملحة إليها بغض النظر عن العناية الخاصة التي تحظى بها هذه العيون ومستلزماتها من طرف مصالح سبل الخيرات[2] .

8-مؤسسة الأوجاق[3] :(أوقاف الجند والثكنات)

نجد قيام جنود من الإنكشارية [4]وأيضا الرياس ورجال البحر أوقفوا على الجامع الأعظم عشرين وقفية ، تتوزع بين القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر[5] . ولقد خصصت كثير من الأوقاف للإنفاق على المعوزين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج[6].

وبغرض التعرف على نوعية الأوقاف الخاصة بالحصون وبالضبط (برج قامة الفول) من خلال إقتباس من وثيقة:"وبعد أن المكرم مصطفى باشا في التاريخ ابن المرحوم ابراهيم أحدث بقامة الفول خارج الوادي برجا معدا لمحاربة الكفار ،وكان مما رامه السيد مصطفى باشا من الحسنات استجلاب الماء

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الوقف والجباية،المرجع السابق ،ص.243.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،النظام المالي،ص.157.

[3] الأوجاق :هو كبار الضباط العسكرين الأتراك من فرقة الطبشيا ،التي تعمل في الجيش الجزائري وقد كان لهم دور كبير في الديوان والسلطة السياسية خلال العهد العماني ، سفيان صغيري ،المرجع السابق ،ص33.

[4] الإنكشارية: يطلق مصطلح الجيش الانكشاري على المشاة في الجيش العثماني،وهو اداة أساسية صنعت مجد السلاطين آل عثمان وساهمت في تماسك الإمبراطورية العثمانية .أنظر:سفيان صغيري ،المرجع نفسه،ص33.

[5] فاطمة بن مصباح،المرجع السابق، ص60.

[6] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، دراسات تاريخية في الوقف والجباية ،ص.245.

للبرج من عين ماء جنته الكائنة بفحص زغارة المعروفة بجنة السناجي لمرور الماء أن يبتاع من الجنة أسفل جنته بتاريخ اوئل محرم 1195هـ... وقد أنفق لتحبيس الماء على حصنه مقدارا من المال قدر بمائة وثمانية وأربعين دينارا ذهبا مقسطة على أماكن مرور ماء الساقية الى الحصن ".[1] كما نجد موظفون وفئات من جند الإنكشارية تعينهم سلطة الباشا والديوان والبايات في صفة وكلاء أيضا يشرفون على عقارات الأحباس في صفة وكلاء أو نظار يتصفون بشخصية مثالية في المجتمع،باعتبار أن منصب الوكيل منصبا تشريفيا وتكليفيا يخضع للتزكية والمراقبة من قبل الشرائح الإجتماعية الحضرية التي قد تكون كذلك سببا في إقالته بشهود من الرعية بحجة سوء إستخدامه لمداخيل الأحباس.ونجد فئة الضباط الإنكشاريين من رتبة الآغا والبلوكباشي كانت لهم الأولوية في ممارسة منصب الوكيل بمؤسسات أوقاف الحرمين الشريفين ،وبيت المال بعد تعيينهم من قبل الداي او الباي أو تزكيتهم من قبل أعضاء الديوان والمجلس العلمي،وقد يكون التعيين في المنصب للأكثر تأهيلا غلى جانب إسهاماته في بناء المساجد ، والمكتبات والمدارس والزوايا بمدينة الجزائر ،والمدن المجاورة ووقفه لبعض العقارات العمرانية والتجارية على الأعمال الخيرية، التي تكسبه مكانة إجتماعية وثقافية ودينية في المجتمع ، ومن جانب آخر يمكن أن نعتبر نظام الإلتزام له علاقة بالتعيين الذي مصدره الداي وبعض أعضاء الديوان الخاص .أما عن ممارسة مهامهم المدنية كوكلاء بمؤسسات الأوقاف ،وقد كان الشيخ الناظر يوكل قضاة يقومون بإنتقاء مجموعة من العدول ،ويعينون بجانب الوكلاء الإنكشاريين لتسجيل المداخيل وتقديم الحسابات المفصلة لناظر الأوقاف كل ستة أشهر وضبط مصاريف الصيانة بإعتبار أن المدة المحددة في تعيين الإنكشاري في منصب الوكيل لا تتعدى سنة واحدة.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص.249.

[2] حسام كشرود،رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير التاريخ الحديث ،تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي غير منشورة ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة منتوري ،قسنطينة ،2008.2007،ص.ص.115.112.

المبحث الثاني :الدور الإجتماعي للمؤسسات الوقفية :

كان المال ومايزال موضع إهتمام الناس ومحور نشاطهم لانه محل إنتفاعهم وسد حاجياتهم وتلبية مطالبهم وقد إقتضت طبيعته أن يكون قابلا للتداول بينهم بالتملك والإنتفاع والتصرف فيه وإستهلاكه تحقيقا لنفعهم منه ذلك التداول الوجوه الناقلة للملكية سواء أكانت عن طريق المعارضات او التربعات أو غيرها من وجوه نقل الملكية ولكن الناس منذ القدم عرفوا حالة إستثنائية للمال يخرج فيها عن قاعدة قابليته للتداول بنقل ملكيته والتصرف فيها بحيث يصبح ممنوعا في هذه الحالة من التداول بنقل ملكيته بوجه من الوجوه ويظل محبوسا على جهة ما لينتفع بريعه على سبيل الدوام والإستمرار دون أن تتمتع بحق التصرف في أصله،هي ولا جهة أخرى إلا بمقدار مايبقى على هذا الأصل وينمى ريعه وهذه الحالة الإستثنائية للمال تسمى الوقف أو الحبس ، وقد عرف الناس منذ القدم في شكل الأموال العقارية التي تحبس لتكون أماكن للعبادة ولقد نشأ الوقف في رحاب الإسلام مصاحبا لنشوء الدولة الإسلامية، ثم رافقها في كل مراحل وجودها يدعمها ماديا ومعنويا في أداة رسالتها الحضارية ولقد كان المسجد النوبوي أول عمل وقفي أعلنته الدولة الإسلامية عن وجودها عمرانيا وتطور الأمر بالوقف حتى صار مكونا من مكونات النشاط الإجتماعي في المجتمع المسلم،ثم توسع في التطبيقات بناء على بروز حاجات إجتماعية إقتضت أن يوفر لها الوقف موارد مالية دائمة وثابتة [1]،حيث يعمل الوقف على تضامن المجتمع وترابطه وتوزيع ثرواته على الفقراء والعجزة منه[2] .

كما يعتبر يعتبر الوقف من المواد الإختيارية التي تمس الجانب الخيري في الفرد ، وشكل من أشكال التضامن الإجتماعي ، لان فوائده تساهم في تحقيق وتوزيع الموارد التي تلتزم به المجتمعات نحو أفرادها، وهو أيضا يشجع في النفس الإنسانية حبها للعطاء حتى يتحقق الإشباع لهذا الجانب النفسي في الإنسان ، كما أن جعل هذه المرحلة الإختيارية تتوافق مع ضجر النفس الإنسانية من الإلزام ، حتى

[1] احلام نعيمي ،المرجع السابق ،ص57.

[2] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3،ص.230.

ولو كان في الخير ، ولم يكن مستساغا أن يترك الامر كله للنفس الإنسانية ، بحيث تعطي إشباعها في هذا المجال ، ولكن في الوقت نفسه ، لم يكن يحتمل أن تحرم كلية من هذا الإختيار.[1]

وللمؤسسات الوقفية دور كبير شمل على العديد من المجالات ، حيث عملت هذه المؤسسات على تنظيم هذه الأوقاف وتسديدها لمستحقيها لينتفعوا بها وقت الحاجة ، وبتنوع هذه المؤسسات أعطت الحرية للواقفين أي مرجع يريدونه في وقف ممتلاكاتهم إبتغاء وجه الله ، ولقد كان لها تأثير مباشر على الجانب الإجتماعي تمثل فيما يلي :

1-الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين ومصائبهم ، يتكلف وكلاء الاوقاف بتقديم مبالغ مالية ومساعدات عينية للفقراء والمحتاجين في شكل إعانات وصدقات تقدم في أيام محددة[2].

ومواسم معينة مثل صدقة وكيل **بيت المال** التي توزع على 200 فقير كل يوم خميس وإعانة وكيل **أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي** التي يحظى بها عادة زوار الضريح من الفقراء وأبناء السبيل وتكفل وكيل الأوقاف بقسنطينة بتقديم بصيب من الزلابية لموظفي المساجد والطلبة في منتصف شهر رمضان بعدّ أن يقتطع 300 فرنك من مدخول الأوقاف التي يشرف عليها لهذا الغرض وقد كان مردود الأوقاف كان ينفق على رجال العلم والمدرسيين والطلبة الذين لم يكن الحكام أنذاك يرون ضرورة لرعايتهم كما لم تكن الخزينة العامة ملزمة بالإنفاق عليهم وبذلك كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية في أغلب المناطق الجزائرية ، فلولا ماكانت توفره الأوقاف من مبالغ مالية لما امكن الإنفاق على 106مساجد بمدينة الجزائر و100مكان للعبادة بقسنطينة[3].

[1] نجاة محياوي،المرجع السابق ،ص.139.

[2] ناصر الدين سعيدوني ،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ،العهد العثماني ، المرجع السابق ،ص.163.

[3] أحلام نعيمي، المرجع السابق،ص.58.

2-**تضامن فئات معينة كالأشراف واهل الاندلس**[1] ، لقد كانت فئة الاندلسيين في بداية هجرتها للجزائر بحاجة للإستقرار والإهتمام وإلتفاف المجتمع الجزائر حولهم ، وتقديم يد المساعدة بمختلف انواعها لحين تداركهم لأحوالهم ، ووجد العون من قبل جميع الفئات[2].

3-لعب الوقف دورا بارزا بتضامن المجتمع وترابطه وتوزيع ثرواته على فقرائه حيث له دور في التأثير الديني والسياسي خارج الحدود كإرسال النقود سنويا إلى فقراء مكة والمدينة مع ركب الحجيج[3].

4-**الحد من المظالم والأحكام التعفسية للحكام** :كان الوقف يوفر وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة لكونها لا تباع ولا تشترى ولا يمكن حيازتها بتصرف أو استحواذ أو مصادرة وبالتالي لم يعد في استطاعة الحكام وذوي النفوذ مد أيديهم إلى الاملاك المحبسة تمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم، بما ان الوقف الأهلي يسمح لصاحبة بكرائه مقابل عناء محدد يقره المجلس العلمي بعد وضعه في المزاد العلني وهذا مامكن العديد من شرائح المجتمع من المحافظة على مصادر دخل قارة ومضمونة ، مثل النساء والمطلقات والأرامل غير الراشدات وبعض ذوي الإحتياجات الخاصة ولهذا السبب بالذات نلاحظ كثرة النساء اللاتي كان يحبسن أملاكهن حيث نجد كمثال هناك إثنين وعشرون إمراة وضعن أملاكهن وقفا على الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة ،كما سمحت طريقة إستغلال الحبس استغلالا غير مباشر لبعض الجماعات من الموظفين المشتغلين بمهام وأعمال لا تسمح لهم بالتفرغ لإستغلال أملاكهم كالمنخرطين في الجيش والمتولين لبعض الوظائف الخاصة من الإنتفاع من ملكياتهم العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة ، فأحكام الوقف الأهلي تقر لصالح الحبس على الغاية أن ينتفع هو وعقبه بالحبس حسب الوصية التي يسجلها في وثيقة الوقف فلا يصرف الحبس على الغاية التي وقف من أجلها إلا

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3،ص.231.

[2] فاطمة مصباح ، المرجع السابق ،ص.63.

[3] أحلام نعيمي،المرجع السابق ،ص.60.

بعد إنقراض العق وإنتفاء الورثة وهذا ما مكن الأسرة الجزائرية من المحافظة على تماسكها وحال دون إقتسام الأملاك أو بيعها او رهنها من طرف الورثة[1] .

5-**شكلت مداخل أوقاف الحرمين الشريفين** أداة حماية إجتماعية وجهت إلى المنفعة العامة ، كالمساهمة في حل مشكلة السكن حيث وفرت البيوت والدويرات أماكن إقامة للعائلات التي لم يكن لديها مأوى، فكثيرا ما أوت تلك العقارات يتامى أو أرامل أو فئات محرومة ، بالإضافة إلى الإحسان للفقراء والتخفيف من آلام المحتاجين ، كما ساهمت أيضا في تشييد المساجد والمراكز العلمية والزوايا وبيوت السبيل .

هذا ماساعد على التقليل من مظاهر السرقة والإجرام الناتجة عن البؤس والشقاء إذ كان المجتمع الجزائري يكاد يخلوا منها وقد نتج عن هذا متانة الروابط الإجتماعية والإنسانية وزرع المحبة والتآخي بين الأفراد ، كذلك كانت مداخيل الأفراد توزع على فقراء المدينة كل خميس من كل أسبوع حيث قدرها جونتي دوبيسي بين 15إلى 20 ريال كل أسبوع كما يستفيد منها أيضا الفقراء المنتسبين إلى الحرمين ، إضافة الى فقراء الحجيج الذين يوفر لهم الزاد أثناء فترة طريقهم إلى الحج . أيضا خصص جزء من المردود السنوي للأملاك المحبسة على الحرمين الشرفين لفدية الأسرى الجزائريين خاصة في الفترة التي إشتدت فيها الحملات الأوروبية على الجزائر في أواخر القرن الثامن عشرا وبداية القرن التاسع عشر ، ويذكر الدكتور ناصر الدين سعيدوني أن حوالي 15000 فرنك من مجموع 4322270 فرنك كان يخصص لفدية الأسرى.[2]

كما أوكلت مهمة حفظ أموال الحرمين في الجزائر إلى مؤسسة إدارية خاصة عرفت بدكان الحرمين الشريفين الذي يشرف عليه وكيل الحرمين بمساعدة الكتاب ، وجد هذا الدكان منذ1068هـ/1657م ،وقد قد كان هذا الدكان أحد المؤسسات الإدارية الهامة التي إرتبطت بنظام الحكم في المدينة وعلاقته الإجتماعية مستمدا قداسته لدى السكان من قداسة الحرمين الشرفين [3].

[1] ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث في التاريخ الجزائر ، المرجع السابق ،ص.164.

[2] علي العنتري ،المرجع السابق،ص.91.

[3] نفسه ،ص.92.

لقد كان هذا الدكان يقدم قروض إجتماعية للمستحقين من السكان على شكل قروض من أموال الحرمين الشرفين حيث يقدم أنواع منها:

قروض مقدمة بضمان يقدمه المقترض لإدارة الدكان تجنبا لخسارته في حالة عجز هذا الأخير عن غعادة ماإقترضه ومن الانواع الغالبة والمنتشرة لتلك الضمانات : الحلي والألبسة الثمينة وحتلى العقارات المستأجرة أو الموروثة.

قروض تقدم لأشخاص المستحقين الذين يلزمون بإعادتها عن طريق تعويضها بمداخيل اخرى خاصة بهم عبر فترات زمينة.

أنواع اخرى تتم معاوضتها مع شخص آخر حيث يوجه المقترض إدارة الدكان إلى إستخلاص الدين من شخص الآخر مثل حالة الحاج عبد لله بن حمصة الذي غقترض في شعبان 1109هـ/1698 من الدكان 600ريال وأحال وكلاء الحرمين الشرفين في قبضها من السيد على يولداش[1].

دور مؤسسة سبل الخيرات :أشرفت على جميع أوقاف المذهب الحنفي من مدارس وزوايا قرآنية ومساجد والتكفل بالفقراء ، نظرا لمداخيلها الضخمة ومايجود به الموظفون العثمانيون الكراغلة والعائلات الثرية ، مع حرص موظفيها الذين لهم مهارت في تسيير وتدوين سجلات البايلك على حساب النفقات لوعيهم بالمسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية والعمران بالمدن وحصر جميع احتياجات السكان عبر المجالس العلمية [2]

6-**رعاية وصيانة المرافق العامة** ، ساهمت الأوقاف في المحافظة على بعض المرافق العامة كالعيون والسواقي والآبار والطرق والمسالك التي خصت بأوقاف عديدة وهذا ماوفر للسكان خدمات أساسية ووسائل ضرورية للحياة لم تكن تهتم بها ولم يكن الحكام يحرصون على توفيرها ففي مدينة قسنطينة كان وكيل أوقاف العيون يصرف حوالي 500 فرنك لنقل الماء إلى الأحواض السبعة المنتشرة وسط المدينة بنسبة حمولتين لكل حموض يوميا تكلف حمولة البغل الواحد 0.25 فرنك وفي مدينة الجزائر

[1] علي العنتري ،مرجع سابق،ص.94.

[2] حسام كشرود،المرجع السابق،ص192.

ساهمت الأوقاف في إحداث كثير من العيون حتى بلغ عددها بالمدينة وضواحيها في منتصف القرن 18م وكانت عنوانا للتضامن الإجتماعي[1].

7-**إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات** المختلفة ، كانت لعائدات الأوقاف الفضل في تشييد العديد من الثكنات والحصون والأبراج والأسوار والبطاريات قصد الدفاع عن البلاد ضد الهجمات البحرية الأوروبية وغارات القبائل داخل البلاد وكان أكثرها يتركز بمدينة الجزائر والجهات القريبة منها ففي وسط المدينة كانت الثكنات السبع تنال نصيبا وافرا من عائدات الأوقاف تنفقه على رعايا الجند وصيانة المرافق بها وفي الجهات القريبة منها كانت الحصون المختلفة تنتفع بما يخصص لها من أوقاف مثل حصن تافورة (باب عزون) وحصن مولاي الحسن (الإمبراطور) وبرج الزوبية (البرج الجديد) وحصن سيدي تقليلالت(حصن الإنكليز) وبرج العتار(المرسى) وبرج قامة الفول[2].

8-إسهامات الموظفين في الوقف :كانت إسهاماتهم في غاية الأهمية وذلك بتوفير حاجيات الطلاب وأجور المدرسين والمشرفين على المساجد وتقديم الإعانات للمعوزين والفقراء بعد دراسات إحصائية دقيقة تقوم بها عدة مؤسسات خاصة كمؤسسة الحرمين الشريفين ، ومؤسسة سبل الخيرات الخنفية ،فمؤسسة الحرمين الشرفين حبست عقارات عديدة من الدكاكين والفنادق والطواحين وأفران الخبز وإقطاعات زراعية وحدائق في عدة مدن حضرية كتلمسان ومعسكر وعنابة وقسنطينة بعقود شرعية ،وإستحوذت عل كل الأعمال الخيرية بفضل مكانة موظفيها من وكلاء وشيوخ بلد وموظفي بيت المالجي الذي أبلوا بلاء حسنا في خدمة الفقراء والتكفل بالعجزة وطلبة العلم ، ومن الموظفين المسؤولين على مؤسسات الأوقاف الشيخ الناظر أو الوكيل العام الذي يعتبر من الموظفين الرئسيين والمشرف على مختلف النفقات من أثاث وزرابي ومصاحف ومن المدققين في التدوين والتوثيق الحسابي بالسجلات والدفاتر المتعلقة بالأعمال الخيرية والإجتماعية[3]

[1] احلام نعيمي ،المرجع السابق،ص.59.

[2] ناصرالدين سعيدوني،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر – العهد العثماني ، المرجع السابق،ص.163.

[3] حسام كشرود ،المرجع السابق ، ص192.

9-وإن الدور الفاعل للوقف في المجال الإجتماعي يتمثل في مظاهر عديدة فالواقفون في الغالب يتنافسون في إبتكار أغراض لمصاريف الوقف ولم يتوقف الامر على الإنسان فحسب بل بلغ الأمر حتى إلى البيئة والحيوان فقد كانت هناك أشكال عديدة من الأوقاف ذات المماسة المباشرة لحاجة المجتمع وفق ظروفه فقد وجدت أوقاف لصيانة الأنهار ومجاري المياه وإقامة الجسور عليها[1] .

10-**الوقف مصدر الإستقرار والتوازن الإجتماعي** حيث شكل الوقف ولقرون طويل مصدرا لقوة المجتمع وعاملا من عوامل توازنه وإستقراره ، وذلك لما وفره من مؤسسات ومرافق وأنشطة ومشاريع أهلية تظهر بطريقة تلقائية وتتمتع بالتمويل الذاتي وبالإستقلال الإداري والتنوع الوظيفي ، هذه المؤسسات تم من خلالها تقديم مجموعة من الخدمات والمنافع الخاصة والعامة في مجالات حيوية شتى ، بل كانت الأوقاف تتجاوز هذه المجالات لتمتد إلى تفاصيل ودقائق الحياة الإجتماعية والعناية بالفئات الخاصة كالأيتام والمقعدين والمسنين والسجناء والأسرى والمدانين والموهبين والقاصرين كذوي الإحتياجات الخاصة والمتسولين والمتشردين ،وهذا ماجعل من نظام الوقف عامل استقرار وتوازن وتماسك في المجتمع حتى في فترات عدم الإستقرار ، حيث لعبت مؤسسات الأوقاف دورا كبير في فترات الصراع السياسي ووفرت حماية واستقرار كبيرين لمؤسسات الخدمة الإجتماعية [2]

المبحث الثالث : الدور الإجتماعي للجيش في المؤسسات الوقفية:

قام أفراد الجيش الإنكشاري بتحبيس أملاكهم من دور ودكاكين وجنان ، على عدد من المؤسسات الدينية والخيرية في مقدمتها مؤسسة الحرمين الشريفين ، مؤسسة سبل الخيرات ، إضافة إلى إسهاماتهم في أوقاف الزوايا والأضرحة والعيون والسواقي ، والثكنات والغرف التي أقاموا بها ، هو ما إنعكس ايجابا على بقاء هذه المؤسسات ،وإستمرارها في أداء وظائفها

[1] احلام نعيمي، المرجع السابق،ص.60.

[2] نجاة محياوي ، المرجع السابق ،ص.150.

1-إسهام الجيش في اوقاف الحرمين

الفئة اليلداش :أسهم المجندون الجدد في االاوقاف على الحرمين الشرفين بستة عشر حالة ، أي بنسبة 9.93%

من مجموع العقود الخاصة بأوقاف الجيش على الحرمين ،وقد إشتملت على عقارات مختلفة كالحوانيت والجناين...الخ منها،ومن الذين قام بالحبس محمد يولداش بن حسين التركي 1126هـ.1714م حبس ربعا واحدا من دار كانت تقع قرب حارة الجنان تحبيسا ذريا ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة، وفي السنة نفسها حبس محمد يولداش بن حسن دارا ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين ،والمرجع نفسه حبس حمزة يلداش بن التركي دار تقع بحوانيت بن رابحة وكان ذلك عام 1158هـ.1746م.

كما تم تسجيل حالات أخرى إقترنت فيها أسماء الجيش بالحرف التي كانوا يمارسونها منها : تحبيس محمد يلداش الدباغ سنة1130هـ.1718م جنة على نفسه ،وبعد وفاته على زوجته ،وبعد وفاتها على معتقه ،وبعد وفاتهما على اولادهما ... ومرجعه في ذلك إلى فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة.

- **فئة وكلاء الحرج**: ساهم بخمس حالات ، أي بنسبة 3.10% منها تحبيس محمد وكيل تحبيسا ذريا ومرجعه فقراء مكة [1].
- **فئة الأودباشية**: ساهمت في أوقاف الحرمين بإثني عشر حالة ، أي بنسبة7.45 %منها : حيث قام أحدهم بحبس دار تحبيسا ذريا كان مرجعه للحرمين مكة والمدينة .
- **فئة البلكباشية**: ساهمت في أوقاف الحرمين الشريفين بتسع وسبعين حالة وهو مايمثل نسبة 49.06%من مجموع عقود التحبيس على مؤسسة الحرمين ومن النماذج نوردها في هذا الشان ماجاء في وقفية الحاج مصطفى بلكباشي بن مصطفى أغا 1115هـ.1730م حيث حبس دارا مرجعه فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة.

[1] فهيمة عمريوي،المرجع السابق،ص100.

كما وردت إحدى عشر وقفية مشتركة بين أفراد الجيش الإنكشاري وزوجاتهم أو أقربائهم وكانت مرجعتها دائما لفقراء الحرمين الشرفين .

- **فئة الأياباشية:** حضر الأياباشية في اوقاف الحرمين بسبع حالات وهو مايمثل نسبة 4.96%.
- **فئة الأغوات:** ساهمت في تحبيس أملاكهم لصالح الحرمين الشرفين بعشرين حالة وهو مايمثل نسبة 12.42%.

والجدير بالذكر أن هذه الوقفيات شملت عقارات مختلفة منها الجناين ،والعلويات ،والحوانيت وفيمايلي حصر لمجمل أملاك الجيش الموقوفة لصالح الحرمين الشريفين داخل أسوار مدينة الجزائر وخارجها[1].

2-إسهامات في أوقاف المساجد:

-**أوقاف الجيش على سبل الخيرات:** كانت هذه المؤسسة تحت تسيير وكلاء من بينهم الجيش ، حيث كانت هذه المؤسسة تقبل الأوقاف الموجهة لخدمة الفقراء والعلماء والطلبة والعجزة كما كانت تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة لنفس الغرض وتشرف عليها وتوجهها وتنميها [2].

ومن نماذج العقود نذكر:تحبيس الحاج محمد الإنكشاري منزول آغا بن أحمد لعلوي يقع أعلى حوانيت تحبيسا ذريا سنة 1191هـ.1779م، وكان مرجعه سبل الخيرات ،كما حبس نابي بلكباشي علويا يقع بالبادستان تحبيسا ذريا سنة1761م وكان مرجعه وقفيته سبل الخيرات[3].

وقد خصص بعض الواقفين وقفياتهم لصالح عدد من المساجد الحنفية مثل إودباش بن علي التركي الذي قام بتحبيس نصف واحد ماعدا العشر تحبيسا خيريا لصالح جامع القائد صفر 1713م. وللمرجع نفسه حبس إبراهيم يلداش صناعة دارا تقع بحومة كوشة، كما تم رصد أربع وقفيات لمسجد خضر باشا وفي 1724 حبس أحمد بلكباش جنة خارج باب الواد ودارا وعلويا يقعان بحارة السلاوي

[1] فهيمة عمريوي ،المرجع السابق ،ص103.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي ج1،المرجع السابق،ص237.

[3] فهيمة عمريوي،المرجع السابق ،ص120.

تحبيسا ذريا ،كما حبس حسن حوجة دارا تقع بقاع السور ، لجامع خضر باشا ينتفع بغلتها إمام المسجد ورجلين إثنين يقرا كل واحد منهما حزبين إثنين من القرآن وخصص لهما أجرة تقدر بنصف ريال في كل شهرن كما تم الحضور على ثلاث وقفيات لصالح جامع السيدة ، ففي العقد الاول سنة1700م قام السيد مصطفى آغا بإنشاء مكتب لتعليم الاطفال وقد كان هذا المكتب قبل بنائه يضم ثلاث حوانيت تقع قرب مؤسسة بيت المال ،حيث كان الحانوت الاول مخصصة لوضع أسباب ولوازم بيت المال أما الحانوتان الثانيتان فكانت إحداهما من اوقاف سبل الخيرات ،ثم تهدمت الحوانيت الثلاث وصارت حانوتا واحدا ومخزن في أسفلها ،ولقد تم بناؤها وترميمها من مال البايلك وبعد إتمامها أراد الناظر مصطفى آغا ان يبني من ماله الخاص مكتب في أعلا الحانوتين لتعليم الصبيان وغيرهم ، وبعد أن تم بناءه فتح له بابا للصعود إليه من سقيفة باب جامع السيدة ثم حبسة على من يعلم الصبيان وغيرهم القران الكريم في كل يوم من أيام السنة بدون إنقطاع[1].

-أوقاف الجيش على الجامع الاعظم: شارك الجيش في أوقاف الجامع الأعظم بخمس وقفيات إشتملت على عدة عقارات منها الدور والحوانيت والعلويات ... ومن العقود التي جاءت في هذا الشأن نذكر تحبيس الإنكشاري أمين جماعة الخياطين لحانوت تحبيسا ذريا سنة 1194هـ.1782م وخصص مرجع وقفيته لحزابي الحلقة بالجامع الأعظم.

أما السيد محمد الإنكشاري منزول أغا بن مصطفى فقد خصص وقفيته المشتملة على ثلاثة أرباع من دار تقع بالقهوة الكبيرة لجماعة المؤذنين بالجامع الأعظم ، وفي العقد الأخير وقف خليل الإنكشاري البلكباشي جزءا من دار تقع قرب كوشة 1765م على الجامع الأعظم داخل محروسة الجزائر[2].

[1] فهيمة عمريوي،المرجع السابق ،ص121.

[2] نفسه،ص128.

-مساجد أخرى:

لم تقتصر أوقاف الجيش على المساجد السابق ذكرها بل شملت مساجد أخرى حيث حبس أحمد أغا بن علي التركي دارا قرب مسجد سيدي رمضان سنة1721م تحبيسا ذريا، ومرجعه مسجد سيدي رمضان.

كما حبس أوسطى حسين منزول أغا أمين جماعة الخياطين حانوتا ومخزنا سنة 1728م تحبيسا مرجعه كما يلي "...أشهد المبتاع أوسط حسين المذكور شهديه على نفسه أنه حبس ووقفا لله تعالى جميع ماذكر... على من يقرء القرآن العظيم ختمه من كتاب الله تعالى في كل شهر بمسجد سيدي الاكحل اللصيق بدار الإنكشارية القديمة ويعطي في كل شهر من كرائها خمسة أثمان ومافضل يصرفه إمام المسجد على مصالح المسجد ..."[1].

3-إسهامات الجيش في أوقاف الثكنات والمرافق العامة:

ساهم افراد الجيش الإنكشاري في الأوقاف لصالح ثكناتهم بسبع وقفيات ، أي بنسبة3.28% من مجموعة مدونة عقود التحبيس ،ورغم ضآلة هذه النسبة مقارنة بأوقاف الحرمين الشرفين والمساجد إلا أنها عبرت عن طبيعة العلاقة القائمة بين عناصر الجيش وهو مظهر من مظاهر تضامن وتآزر هذه الشريحة مع فقرائها ،وتوفير المؤونة لهم ،إضافة إلى صيانة الغرف والثكنات التي تحتاج إلى الترميم :عثمان آغا العسكر بن والي الذي حبس دارا تقع أعلا حارة السلاوي أسفل باب الجديد تحبيسا ذريا مرجعه بعد إنقراضهم لبيت الإنكشارية الخراطين، وكذا علي شاوش العسكر حبس دارا لصالح الأوجاق المقيمين بدار الإنكشارية القديمة ،1785م.

أما حسن وكيل الحرج فقد قام بتحبيس حضه المشتمل على ثمن واحد ونصف الثمن وجزء واحد من إثنى عشر جزء الثمن من دار تقع بزنقة الجرابة، على الأوجاق 138 المقيمين ببيت دالي والي بدار الإنكشارية باب عزون.

[1] فهيمة عمريوي،المرجع السابق،ص129.

وقد أسهمت فئة اليلداش بوقفيتين تخص الأولى منها حسن يلداش الذي حبس سنة 1699م، حانوتا يقع بحومة باب عزون تحبيسا ذريا يؤول بعد إنقراضهم للأوجاق رقم242 بدار الغنكشارة الخراطين ،والمعروفة ببيت إدريس أغا ، وفي الوقفية الثانية حبس إسحاق يلداش محلا يقع قرب دار الإنكشارية لصالح الاوجاق المقيمين ببيت أهجي مصطفى بدار الإنكشارية القديمة[1].

3-إسهام الجيش في أوقاف الأضرحة والزوايا والمقابر:

ساهم الجيش الإنكشاري في أوقاف الزوايا ، والأضرحة بسبعة عقود منها: تحبيس مشترك بين السيدين محمد وحسن يحمل كل منها رتبة بلكباشي وقد قاما بتحبيس دارا تقع في سويقة عمور سنة1709م على زاوية الشرفاء والملاحظ أن نفس العقد ورد فيه تحبيس ذري والآخر خيري، فالسيد محمد بلكباشي قام بتحبيس النصف الخاص به من الدار المذكورة تحبيسا ذريا على نفسه وبعد وفاته على إبنته وعلى اولادها وعقبها ...وبعد انقراضهم ترجع وقفا على زاوية الشرقاء.

والملاحظ أن الواقفين من الجيش أبدوا إهتماما خاصا على من يقرأ القرآن الكريم على قبورهم أو بإصلاحها وصيانتها ، فقد ورد تحبيس أحمد بلكباشي بن والي أنه حبس دار على جبانته التي كانت تقع براس تافورا ،على أن يخرج من غلة وقفيته ريالان اثنان في كل شهر لمصطفى خوجة الخطيب بجامع عبدي باشا واشترط أيضا ان يقرأ على جبانته القرآن الكريم في كل يوم من أيام السنة ،كما قام السيد محمد بلكباشي بن مصطفى بتحبيس علويا يقع أعلا زاوية سيدي محمد الشريف الزهار تحبيسا ذريا 1714م وبعد إنقراضهم ترجع غلة وقفيته لمن يقرء حزبين إثنين من القرآن العظيم كل صبيحة وختمه واحدة في كل شهر عند قبره الذي هو بداخل القبة المبنية على ضريح سيدي الجيلالي خارج عزون[2].

الوقفيات المشتركة:

[1] فهيمة عمريوي ،المرجع السابق،ص130.

[2] نفسه ،ص131.

بلغ عدد الوقفيات المشتركة خمسة حالات ورغم قلتها فهي تعبر عن العلاقة القائمة بينها وحرص المحبسين على إستفادة عدة جهات دينية وخيرية من وقفياتهم منها:مؤسسة الحرمين الشرفين ، المساجد والثكنات العسكرية وهم: حسن البلكباشي الذي حبس عام1748م ثلاثة أرباع من علوي مخزن في الاسفل تحبيسا ذريا ، يرجع نصف العقار المذكور على المكتب الموجود بجامع ميزومورطو[1] المخصص لتعليم الحنفية ، بينما يرجع النصف الآخر لفقراء الحرمين المكة والمدينة، كما حبس إسماعيل بلكباشي بن رمضان 1728م علويا وخزنا يقعان في سوق الخضارين جزءا منه عبارة عن تحبيسا ذريا ومرجعه فقراء الحرمين الشريفين.

وبخصوص الاوقاف المشتركة بين المساجد تم رصد عقدا واحدا بين جامع خضر وباشا وجامع سيدي رمضان ، حيث قام علي منزول أغا محمد بتحبيس فرن وعلوي ومخزن سنة1720م وكانت هذه العقارات تقع جميعا بسوق الجمعة ، وحبس الثلث منها تحبيسا خيريا لصالح جامع خضر باشا، والثلث الاخر تحبيسا ذريا لصالح جامع سيدي رمضان[2].

كما تم تسجيل وقفية واحدة مشتركة بين مؤسسة الحرمين الشرفين وثكنات الجيش إذا قام السيد مصطفى بلكباشي بن عبدالله التركي سنة 1785م ،بتحبيس جزء خاص به من حانوت يقع بسوق الحاشية وجاء في هذا العقد مايلي:"...أشهد السيد مصطفى بلكباشي المذكور أنه حبس جميع شطر حانوت بزنقة الحاشية وعلى يسار الهابط من سوق السمن على نفسه،ثم بعد وفاته يرجع ذلك حبسا على اولاده من ذكور وإناث الذكر والأنثى في ذلك سواء ماذكر لفقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة ،والشطر الآخر يؤخذ كراؤه ويشتري به زيتا لأهل بيته المعروفة ببيته وأوجاقه ثلاثمائة وإثنان وثلاثون الكائنة بدار الإنكشارية قرب باب عزون..."[3].

[1] تم تشييد هذا الجامع 1097هـ-1686م من طرف الداي حجي حسين ميزومورطو الذي حكم مابين 1686-1690. أنظر" Devoulx;A.Les edifices religieux de l'ancien alger' Reveu Africine;N°03;1889;pp28

[2] فهيمة عمريوي،المرجع السابق،ص132.

[3] نفسه ،ص133.

بعد العرض والتحليل و التطرق إلى الوقف وتتبع مراحله ودوره الإجتماعي بالجزائر منذ العهد العثماني نستنتج أن الوقف :

- ظهر الوقف مع ظهور الإسلام حيث أمرنا به الله عز وجل وأوصى به الرسول صلى لله عليه لانه يعد بابًا عظيم من أبواب التعاون والبر والتقوى ومنفذا من منافذ تحقيق الخير والمصلحة للأفراد والجماعات حيث يعمل الإنسان من خلالها على البر بالضعفاء والمساكين وذوي الحاجة ،أيضا استمرارية الأجر والثواب وتكفير الذنوب لأن أجر الوقف لا ينقطع.
- عرفت الأوقاف إنتشارا وإقبالا واسعا شمل جميع شرائح المجتمع منذ القرن15م وحتى مستهل القران 19م ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها التعايش المذهبي بين المذهب الحنفي الذي تتبعه الطبقة الحاكمة والكراغلة والمذهب المالكي الذي يتبعه الجزائريين ، وهذا الانسجام يدل على ان هناك توافق بين المذهبين حيث يبرم أتباع المذهب المالكي عقودهم في محكمة المذهب الحنفي ويعقد أتباع المذهب الحنفي عقودهم في محكمة المذهب المالكي ، وكان الكثير من الجزائريين يعتمدون على المذهب الحنفي في أوقافهم بالإضافة إلى التسهيلات التي يقدمها المذهب الحنفي للواقفين ، العامل الثاني إنتشار الروح الدينية الناتجة عن تأثير الزوايا والمرابطين والطرق الصوفية راجع الى طبيعة الحكم حيث أن السياسة العثمانية كانت تشجع ظهور الزوايا والأضرحة الذي كان انتشارهم في المدن والأرياف بشكل كبير .
- إنتشار الأوقاف لم يكن محدودا على مدينة الجزائر فقط بل شمل أغلب جهات البلاد الجزائرية ، وأيضا اشتهرت العديد من المدن بكثرة أوقافها كعنابة وقسنطينة وبجاية ومعسكر وغيرها ،واشتملت هذه الأوقاف على الاملاك العقارية والأراضي الزراعية وتضم العديد من الدكاكين وأفران الخبز والعيون والسواقي ،بالإضافة إلى الكثير من الضيعات والمزارع والبساتين والحدائق.
- على الرغم من إنتشار الوقف إلا أنه ترتبت عليه آثار ، والتي منها عدم إنتقال للثروات والمحافظة على البيئة الاجتماعية ،كان له دخل في الركود الاجتماعي ،كما أن شيوع الأوقاف ساهم في تجميع الثروات في أيدي بعض الأفراد والطوائف المحتكرة (الحضر، الكراغلة، الاندلسية ،الأتراك) للوقف على حساب التطور الاجتماعي ،مما أثر سلبا على الحالة الاجتماعية للجزائر ، والتي وجدها الاستعمار الفرنسي أثناء فترة تواجده مرفقا خصبا لتطبيق سياسة فرق تسد .

- كما أن الوقف كان يسير بطريقة إدارية منتظمة كان الهدف منها وضع إحصاء دقيق وضبط محكم لهذه الأوقاف ،كانت هيئته التشريعية الخاصة المتمثلة في المجلس العلمي الذي يضم أعضاء لهم صيت في الأخلاق والعلم ،والمتمثلة في العلماء والقضاة والمفتيين ، وقد أولى القضاة في هذا المجلس عناية كبيرة بالأوقاف من خلال الفصل في العديد من القضايا ،كما أن للوقف جهاز تنفيذي يشرف على إدارته وتسييره ومراقبته يتمثل في الشيخ الناظر والوكلاء وأعوانه المختلفين.
- توزع الوقف على عدة مؤسسات اختلفت بتعدد الأهداف المتوخات منها ،وبتنوع المهمات الي أوكلت إليها ،كما لعبت دورا هاما في شتى المجالات إقتصادية وإجتماعية وثقافية ،كما اختلفت أهميتها حسب توعية الأملاك الموقوفة عليها كمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين وبيت المال وأوقاف الجامع الأعظم إضافة إلى أوقاف الأندلسيين والأشراف والمرابطين وغيرها كما أن لهذه المؤسسات الفضل في الحفاظ على الإسلام .
- أثرت هذه المؤسسات في الجانب الاجتماعي ولعبت دورا إيجابي وبارزا بتضامن المجتمع وترابطه يرجع ذلك إلى اهتمام الحكام ومختلف الفئات الاجتماعية بهذا النظام الخيري حيث ساهمت في مساعدة الفئات المحتاجة والمحرومة وعملت على إشباع حاجات الامة ووزعت ثرواتها على الفقراء والعجزة ،الحد من المظالم التعسفية للحكام ،حيث كان الوقف يوفر وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة لكونها لاتباع ولا تشرى ، أيضا عملت على تماسك الأسرة الجزائرية وتقوية التلاحم الإجتماعي وربط المجتمع الجزائري بالاماكن المقدسة مثل مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين ،كماحفظت حقوق الورثة وذلك لكون احكام الوقف الاهلي تقر لصاحب الحبس أن ينتفع هو بالحبس حسب الوصية التي يسجلها في وثيقة الوقف، كما نجد أن هذه المؤسسات ووطدت العلاقة بين الحاكم والمحكوم المبنية على التعاون وخدمة الصالح العام للمجتمع الجزائري وأصبحت مصدر العيش .
- كما نجد أيضا دور الجيش لم يقتصر على المجالات الحربية والحملات الخارجية ،بل شغلوا مهاما اجتماعيا وإداريا كالنظر والإشراف على أوقاف الحرمين الشريفين والإشراف على مؤسسة سبل الخيرات وغيرها .

وفي الأخير إن النتائج التي خرجنا بها ليست أحكام قاطعة أو حقائق مطلقة ، وإنما هي مجرد آراء وإستنتاجات قابلة للمناقشة والتعديل وفي حاجة دائمة إلى الدراسة والبحث المتواصل الذي يفتح

آفاقا جديدة للدراسات التاريخية للمجتمع الجزائري وإحياء تراثه الإسلامي كالوقف بكل انواعه،كما نتمنى أن نكون قد أعطينا ولو فكرة بسيطة عن الموضوع والإجابة على الإشكاليات المطروحة وشكرا.

البيبليوغرافيا

1-**القرآن الكريم** .

2-**السنة النبوية الشريفة**.

قائمة المصادر:

3-**بن ميمون الجزائري محمد،** التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمدية ،تقديم وتحقيق محمد عبد الكريم ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1972.

4- **خوجة حمدان بن عثمان**،المرآة ،تقديم العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للإتصال والإشهار،الجزائر،2008.

القواميس والمعاجم :

1-إبن منظور ،لسان العرب ،،إعداد وتصنيف :يوسف خياط دار لسان العرب (لبنان)، 1956، ج3،ص969.

قائمة المراجع:

1-أبو زهرة محمد ،محاضرات في الوقف ،ط2 ،دار الفكر العربية ،القاهرة ،1971.

2-أحمد مريوش ،الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ،طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.

3-أحمد توفيق المدني ،مذكرات الحاج شريف الزهار ،مج ،7 ،دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007.

4-إمام محمد كمال الدين ،الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد ،ط1،دار منشأة المعارف ،الإسكندرية ،1999.

5-**الحضري بك** ،الدولة العباسية ،مؤسسة المختار ،ط1 ،القاهرة ،2000

6–الجيلالي عبد الرحمان الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ،ج3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط7 ،1995.

7–بن طوبال نجوى،طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1830.1700،الجزائر،2008.

8–حموش مصطفى أحمد ، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري ،دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي ،2000.

9–حنيفي هلايلي ،أوراق في تاريخ الجزائر العثماني ،دار الهدى ،الجزائر ،2008.

10–حسن سرى ،الإقتصاد الإسلامي ،مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر،2004 .

11–حسام المعاني النعمان الثاني موسى بن أبي بكر ،الإسعاف في أحكام الوقف ،ط2،مطبعة امين ،مصر ،1902.

12– زهدي يكن ، المختصر في الوقف ، المكتبة العصرية ، لبنان ،1966م

13–**سعد لله أبو القاسم** ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج1، الشركه الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ،1981.

14– ـــــــــــ ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3 ،ط1،دار الغرب الإسلامي ،لبنان ،1998.

15– **سعيدوني ناصر الدين** ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1830.1800،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1979.

16– ـــــــــــ ،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ،العهد العثماني ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984.

17– ـــــــــــ ،دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ط1 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،2000.

18– ـــــــــــ،الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرنين 19.18،دار البصائر ، الجزائر 2013

19– **عبد الحق حميش**،الوقف وأثره في بناء الحضارة الإسلامية، الإمارت ،2008.

20-**عبد الرزاق محمود** ،بحوث في الإقتصاد الإسلامي ،ط1 ،الدار الجامعية ،مصر ،2013.

21-عبد الرزاق إبراهيم عيسى ، تاريخ القضاء في مصر العثمانية 1798.1517،هـ ،م،ع،ك، مصر1998.

22-**عباد صالح**،الجزائر خلال الحكم التركي ،1830.1514،ط3 ،دار هومة ،للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،2011.

23-**علاوي محمد الطاهر**، العلم الرباني أبو مدين شعيب التلمساني،شركة دار الأمة ، تلمسان،2011.

24- **فاطمة الزهراء قشي**، سجل صالح باي للأوقاف 1792.1771،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

25-**فويال سعاد** ،المساجد الأثرية لمدينة الجزائر ،دار المعرفة ،الجزائر ،2010.

26- **هلايلي حنيفي**،أوراق في تاريخ الجزائر العثماني ،دار الهدى ، الجزائر ،2008.

المراجع الأجنبية:

1-Nacereddinne Saidouni.Les Fnctionnaires des Fondations du Wakfs dans L Algérie ala fin de lépoque Ottomane.AWQAF journal.N11.November2006.kuwait awaqf 14- public foundation

2-Sakina missoun.Alger àl'epoque ottmane.la médina et la maission tradictionnel.INAS.Alger.janvier.2003.

Devoulx;A.Les edifices religieux de l'ancien alger' Reveu Africine;N°03;1889

المقالات والمجلات:

1- **زكية زهرة** ، أوقاف مؤسسة سبل الخيرات الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر.

2–سعدية سرقين ، أوقاف الزوايا والأضرحة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها،منشورات المركز الوطني للدراسات البحث ، الجزائر ،2007.

3- **عائشة غطاس** ،أوقاف الحرمين الشريفين ،الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها،المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية،نوفمبر ،2007.

4- **نمير عقيل** ، مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية ،أعمال ندوة الجزائر .30ماي2001 حول الوقف في الجزائر أثناء القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، دار الحكمة الجزائر.

5–عبد الجليل التميمي ،وثيقة الأملاك المحبسة بإسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، منشورات المجلة التاريخية المغربية .

6- **عليوان السعيد،** أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الإجتماعية والثقافية ،مجلة آفاق الثقافة والتراث ، العدد55 ، الإمارات العربية ، أكتوبر 2006.

7–صالح صالحي ،الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة —عرض للتجربة الجزائرية في تسيير االأوقاف ،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية عدد 01 ديسمبر 2014.

الأطروحات الجامعية :

1- **أحلام نعيمي،** الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم التاريخ ،جامعة بسكرة ،2013/2012م.

2–الامير بوغدادة،المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، قسم التاريخ،كلية الاداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2007.2008

3-**بوسعيد عبد الرحمان** ،الأوقاف والتنمية الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتاتورية –الدين والمجتمع ، كلية العلوم الإجتماعية ، قسم الفلسفة ،جامعة وهران ،2012/2011.

4-**بودريعة ياسين** ،أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة بن خدة سوسف،2006.

5-**بوذيبة فاطمة** ،**بوراس حياة** ،الأوضاع الصحية والمعيشية في الجزائر أواخر العهد العثماني 1830.1792،مذكرة تخرج لنيل أستاذ تعليم أساسي ،المدرسة بالعليا للأساتذة ،بوزرعة ،قسم التاريخ 2008.2007.

6-**بلة لحسن** ،**بن دحان حمزة**،التصوف والزوايا في إقليم توات ،مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي ،المدرسة العليا للأساتذة ،بوزريعة ،قسم التاريخ ،2008.2007.

7-حسام كشرود،رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير التاريخ الحديث ،تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي غير منشورة ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة منتوري ،قسنطينة ،2008.2007.

8-خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث،غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانيةوالعلومالإجتماعية،جامعة قسنطينة،1427هـ 2006

8-رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1870.1671)،مذكرة للنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث،قسم تاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر ، غير منشورة ، 2006.2005

9-سفيان صغيري ، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال العهد الدايات في الجزائر1830.1671م مذكرة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2012.2011م

10–عبدالقادر ربوح،الأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ،مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط ، غير منشورة ، ،قسم التاريخ ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر ،2006.2005.

11–علي العنتري ،أوقاف الحرمين الشرفين "مكة والمدينة" في مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشرا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الدولة والمجتمع في المغرب الكبير ، ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بوزريعة ،قسم التاريخ،2012/2011

12- فاطمة بن مصباح، إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم في علم الإجتماع تخصص تنمية ،قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة2012.

13–فهيمة عمريوي ،الجيش الغنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م دراسة إجتماعية – إقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،جامعةالجزائر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم التاريخ ،2009.2008.

14–نفطي وافية،الحياة الإجتماعية والثقافية في منطقة بسكرة من خلال وثائق الأوقاف(الأحباس) 1930.1830،شهادة الدراسات المعمقة،غير منشورة،إكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية،تونس،1996.1995

15–كمال منصوري ، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف دارسة حالة الجزائر ، شهادة دكتوراه العلوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2008،2007.

الفهرس

– كلمة شكر

– الإهداء

– مقدمة.....**أ – و**

– الفصل الأول: الوقف والدور الإجتماعي في الحضارة الإسلامية

– المبحث الأول: ماهية الوقف وأحكامه..... 07

1- تعريف الوقف (لغويا وإصطلاحيا.)..... -08

2-تعريف الفقهاء للوقف..... 09

3-الأدلة على مشروعية الوقف 11

– المبحث الثاني :الوقف.....13

1-تاريخ الوقف.....13

2- أنواع الوقف 14

3-أركان الوقف.....16

4-دوافع الوقف.....17

5-خصائص الوقف ومجالاته.....18

6-شروط الوقف واهميته.....19

– **المبحث الثالث:**الدور الإجتماعي للوقف في الحضارة الإسلامية..... 20

1-الوقف والتكافل الإجتماعي.....20

2-الأوقاف والرعاية الصحية.....21

– الفصل الثاني: الأوقاف عوامل ومظاهر الإقبال عليها والهيكل الإداري لها في الجزائر العثمانية

– **المبحث الأول** :عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر العثمانية.....23

– **المبحث الثاني** :مظاهر الإقبال على الأوقاف..... 30

– **المبحث الثالث**: الهيكل الإداري للاوقاف.....35

- الفصل الثالث: المؤسسات الوقفية للجزائر العثمانية ودورها الإجتماعي

-المبحث الأول : المؤسسات الوقفية.....45

-المبحث الثاني : الدور الإجتماعي للمؤسسات الوقفية 65

-المبحث الثالث: الدور الإجتماعي للجيش في المؤسسات الوقفية.....72

-الخاتمـــة 81

الملاحـق

المصادر والمراجع

الفهرس